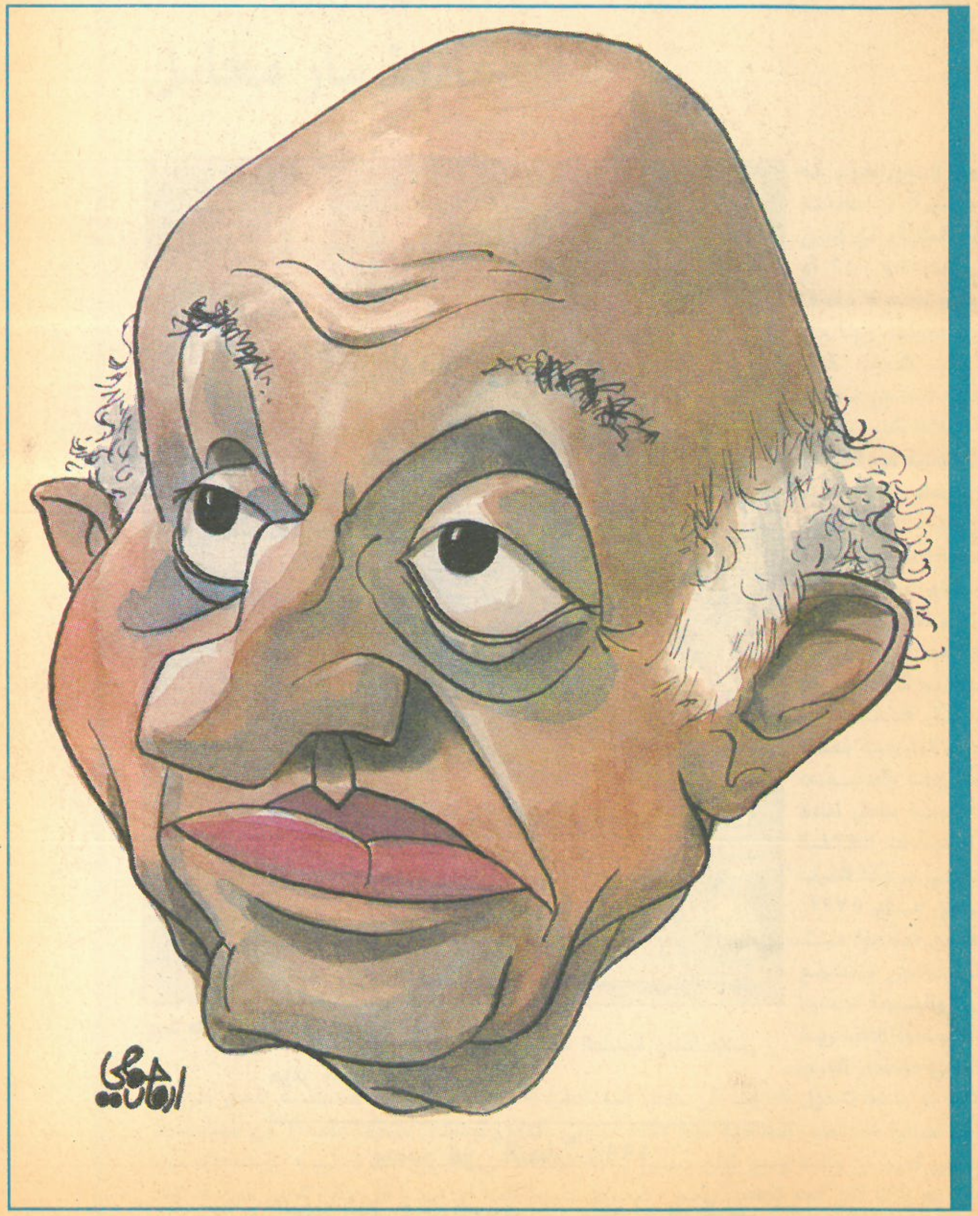
ملف النهار

فخامة الرئيس

إدمون نعيم

٧



نقولا ناصيف

رئاسيات ١٩٩٥

إدمون وديع نعيم

- من مواليد الشياح/ ٥ أيلول ١٩١٨.
- والده الوزير والنائب ونقيب المحامين الراحل وديع نعيم، والدته اديل ابرهيم بدورة من دير القمر، شقيقه النائب الراحل نديم نعيم.
- دروسه الابتدائية والمتوسطة والثانوية لدى الآباء اليسوعيين. وحاز اجازة في الحقوق من "كلية حقوق بيروت الفرنسية" (١٩٤١). وتدرج في مكتب والده النقيب وديع نعيم، ومارس المحاماة من ١٩٤١ الى ١٩٦٣، من ١٩٩٢ الى اليوم. وحاز ديبلوما في الدراسات العليا في القانون الخاص ثم في القانون العام (١٩٤٧)، ودكتوراه دولة (١٩٥٢)، ومنح وسام Laureat.
- درّس الحقوق في الاكاديمية اللبنانية (منذ ١٩٥١) ثم في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية (منذ ١٩٥٩). وعيّن عميدا لكلية الحقوق (١٩٦٥ - ١٩٧٠)، ثم رئيساً للجامعة اللبنانية (١٩٧٠ - ١٩٧٧).
- حاكم مصرف لبنان (١٩٨٥ - ١٩٩١).
- وضع مؤلفات في القانون الدستوري والقانون العام.
- متزوج من الالمانية الاميركية الجنسية هيلدا هانس هوفر ولهما بنتان وصبي.

يصدر عن "النهار" ١٩٩٥

المدير الفني: عجاج العراوي   الاخراج: مي شريم

حائط مار مخايل



العائلة: ادمون نعيم (الى اليمين) وشقيقه نديم.

يقول إدمون نعيم انه سمع، صغيراً، ان عائلته نزلت الى الشيّاح من المتن الشمالي قبل نحو ٢٥٠ أو ٣٠٠ سنة، لكنه لا يعرف من اين تحديداً. ربما من نواحي بيت شباب. كان بيت جدّه انطون نعيم لصيقاً بحائط كنيسة مار مخايل القديمة في الشيّاح قبل ان يُعاد بناؤها في المكان نفسه. وقتذاك كانت الشيّاح مارونية بأقلية شيعية، اهتم بمصالحها الجدّ انطون ثم الأب وديع ثم الحفيدان إدمون ونديم. في آخر ايام نديم كانت الشيّاح فقدت كل قسماتها المسيحية المارونية بعدما نزح أهلوها وأصبحت الغالبية شيعية بفعل اعادة تكوين التجمّعات الطائفية اللبنانية في مرحلة الحرب بدءاً من عام ١٩٧٥. المسيحيون تجمّعوا حيث يُحتمل تكوّن مجتمع مسيحي، والشيعة تجمّعوا حيث أصبحوا الاكثرية الغالبة. في مفهوم الحروب الداخلية - أو عندما تتحوّل الحروب الى داخل المجتمعات - تُصبح المجتمعات المتجانسة افضل طريقة، بل المثلى، لحماية التجمّعات الطائفية بغية اعادة تكوين أمنها ومصالحها ونُموّها والدفاع عن مُعتقداتها. يذكر إدمون نعيم ان والده وديع كان يُسمّى نائب الشيعة في الشيّاح لكثرة حرصه عليهم واهتمامه بمطالبهم. يومذاك كان عمّه توفيق رئيس بلديتها. بلدية الشيّاح ضمت في ذلك الحين فرن الشباك والتحويطة وعين الرمانة وحارة حريك والغبيري. الخليط الماروني - الشيعي الذي انقسم بعد اكثر من

نصف قرن الى مجتمعين مُتجانسين في مرحلة ما اقام اكياس رمل، واحدهما في مواجهة الآخر، وسدّد اليه فوهات مدافعه ولم يتردّد في اعتماد الوسائل المثلى لخلق المجتمع المتجانس من خلال تصفية الجيوب غير المتجانسة. اخلى الموارنة حارة حريك والغبيري والشيّاح، واخلى الشيعة عين الرمانة وفرن الشباك والتحويطة.

لا يتذكّر إدمون نعيم الشيّاح صغيراً. تركها والده للاقامة في بيروت حتى يكون أقرب الى المحاكم بغية تسهيل ظروف عمله كمحام. لكن الجدّ والاعمام ظلّوا مُقيمين في الشيّاح. أقام الأب وديع اولاً في سوق النجارين، ثم انتقل عام ١٩٣٢ الى منزل آخر اشتراه في شارع يقع عند مُفترق شارعي شحاده وجرجي زيدان في الاشرفية على مقربة من اليسوعية التي درس فيها إدمون البكر ونديم. ومكثت العائلة في البيت حتى وفاة الأب عام ١٩٦٥. لاحقاً انتقل إدمون الى فيلاه في الرابية التي باشر بناءها عام ١٩٦٨ واستمر سنتين.

ولد إدمون نعيم في الشيّاح. في السنة التالية، عام ١٩١٩، وُلد شقيقه نديم في سوق النجارين: "لم أربَ في الشيّاح، لكننا لم ننقطع عنها. كان الوالد يأخذنا كل أحد الى بيت جدّي ونحضر معه القداس في كنيسة مار مخايل. كان مُواظباً على ممارسة واجباته الدينية". بين بيت جدّه والكنيسة حائط لا اكثر. الأب وديع ولد في الشيّاح وربي، والجدّ والاعمام مكثوا طويلاً. التردّد على الشيّاح اتاح لإدمون نعيم ايجاد رفاق له. بينه وبين الشيّاح – وبين نديم والشيّاح التي صار لاحقاً نائباً عنها – هو ما بين الأب وديع وبينها. ينتميان الى انتماء الأب اليها. سوى ذلك لا انتماء شخصياً اضافياً. عمّه توفيق رئيس البلدية هو والد رئيس مجلس ادارة شركة "تلفزيون لبنان" فؤاد نعيم، وعمّه الآخر إميل طبيب اقام في الشيّاح بعد عودته من مصر والسودان حيث عمل ضابطاً في الجيش المصري – الانكليزي.

***

خاض وديع نعيم الانتخابات النيابية للمرّة الاولى في دورة ١٩٣٧ عن محافظة جبل لبنان وفشل. نزل و١١ مُرشحاً مُنفرداً في مُواجهة لائحة واحدة هي لائحة الائتلاف بين الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية التي فازت باكملها وضمّت أحمد الحسيني وسليم تقلا وأحمد الخطيب وكميل شمعون وفريد الخازن ومجيد ارسلان وحكمت جنبلاط وزخيا طوبيا وخليل ابو جودة وابرهيم المنذر واسكندر البستاني وروكز ابو ناضر. وكان مع وديع نعيم جورج عقل وإميل لحود وكسروان الخازن ومحمد جميل بيهم وفؤاد الخوري وآخرون. انتخابات تلك الدورة مهّد لها المفوض السامي الفرنسي الكونت دميان دو مارتل بتعديل قانون الانتخاب ورفع عدد النواب الى ٦٣ (٤٢ منتخباً و٢١ مُعيّناً)، فاجريت، على غرار الدورة التي سبقتها عام ١٩٣٤، بطريقة اعتماد لائحة ائتلافية واحدة في كل من المحافظات يواجهها مُرشحون مُنفردون.

في "مذاكرتي" كتب كميل شمعون عن انتخابات ١٩٣٧ ان إميل إده "لجأ فور تسلّمه السلطة الى اسناد رئاسة الحكومة الى خير الدين الاحدب وراحا يخططان معاً للاتيان بمجلس نيابي يتسلطان عليه، فاتسمت المعركة الانتخابية لذلك بطابع من العنف وانذر بكارثة خصوصا في منطقة الشوف وفي دير القمر والباروك بالذات حيث ظهر السلاح، وارتكب مؤيدو السلطة وبمساعدتها حوادث شغب دامية هدّدت بعواقب وخيمة لو لم يتدخّل المفوض السامي لانقاذ الوضع واعتماد حل وسط قضى باقتسام المقاعد النيابية بين الحكومة وخصومها" (ص ١٣). اما بشارة الخوري فيروي "فرض الائتلاف" في "حقائق لبنانية" كالآتي: "قصدت الى الديمان بعد مرور اسبوع من وصولي الى بيروت لاجتمع الى غبطة البطريرك الماروني يُرافقني الشيخ فريد الخازن وغبت طوال النهار. وفي رجوعي عرفت ان المفوضية كسّرت التلفون وهي تسأل عني، فتوّجهت الى السرايا الكبيرة حيث ينتظرني المسيو كيفر وبادرني بقوله: كان المفوض السامي يرغب في ابلاغك شخصياً القرار التحكيمي الذي أصدره بشؤون لبنان الحاضرة. لقد مدّد ولاية الرئيس إده ثلاث سنوات ابتداء من نهاية الثلاث الاولى، وقرّر ان يكون عدد النواب ٦٣ منهم ٣٧ للحكومة و٢٦ للمعارضة، على ان يتنحى رئيس الجمهورية عن كل تدخّل في الانتخابات وفي امور الادارة ويُصبح رئيساً دستورياً محض وتكون علاقتكم بعد اليوم مع رئيس الحكومة، وسيُشرف المفوض السامي بنفسه على تنفيذ الائتلاف ويُرجع اليه عند كل خلاف. وغداً في الساعة الحادية عشرة صباحاً يُعقد في قصر الصنوبر أول اجتماع بين رئيس الحكومة وبينكم كرئيس للمعارضة يحضره بصفة شاهد الكابيتان دو جو أحد موظفينا مندوباً عن المفوض السامي. سألته هل قَبل رئيس الجمهورية بذلك؟ اجاب قَبل بالشقّ الاول طبعاً وهو التجديد، وأرغم على الشقين الثاني والثالث، اي الائتلاف والتنحي (...)" (ص ٢٥٥).

يعزو إدمون نعيم فشل والده في دورة ١٩٣٧ الى دعم المفوضية الفرنسية اللائحة الائتلافية. يومها، يقول، "رغب الوالد ورفاقه في تسجيل موقف وإثبات وجود".

قبل سنة، ١٩٣٧، كان توفي ابن خال وديع نعيم النائب والوزير ميشال زكور الدستوري ابن الشيّاح. سبق زكور نعيم الى النيابة. ترشّح في انتخابات ١٩٢٥ ففشل، ثم ترشّح في انتخابات ١٩٢٩ ففاز، ثم ترشّح في انتخابات ١٩٣٤ ففاز ايضاً، ثم عُيّن وزيراً للداخلية في ثاني حكومات خير الدين الاحدب في ١٤ آذار ١٩٣٧ وتوفي في اثناء هذه الحكومة في ١٩ حزيران ١٩٣٧. بعد اقل من ٤ أشهر خاض ابن عمته وديع نعيم انتخابات ١٩٣٧ وخسر. لم يصدف ان تواجه النسيبان في معركة انتخابية واحدة. يقول إدمون نعيم ان العلاقة بين والده وابن خاله ميشال زكور لم تخلُ من بعض الحساسيات ذات الصلة بالانتخابات والزعامة المحلية في المنطقة. ويتذكّر ان زكور عاد من احدى



١٩٤٥: وديع نعيم مع الجنرال كاترو.

سفراته الى باريس بهدية لوالده هي عبارة عن مرآة مزخرفة آلت الى إدمون نعيم ولا يزال الى اليوم يحتفظ بها في فيلا الرابية.

انتخابات ١٩٤٣ خاضها وديع نعيم على لائحة الكتلة الدستورية في محافظة جبل لبنان وفاز في الدورة الثانية مع بشارة الخوري وإميل لحود ومجيد ارسلان. كان فاز من الدورة الاولى دستوري واحد هو كميل شمعون حاز الاكثرية المطلوبة للفوز من الدورة الاولى. وعلى رغم ان برلمان ١٩٤٣ رجّح الغالبية للدستوريين الذين أوصلوا زعيمهم بشارة الخوري الى رئاسة الجمهورية، الا ان الكتلة الوطنية نجحت في إيصال العدد الاكبر من النواب عن محافظة جبل لبنان (١١ نائباً في مقابل ٦). في انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ ابتعد وديع نعيم عن الكتلة الدستورية التي تزعمّها سليم الخوري الملقّب "السلطان سليم" شقيق رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ونزل على لائحة ائتلافية جمعت كميل شمعون وكمال جنبلاط وفاز. يومذاك نجح من اللائحة الائتلافية الدستورية المعارضة ١٢ نائبا هم من الاقطاب الدستوريين كمجيد ارسلان وفريد الخازن وخليل ابو جودة والياس الخوري وفيليب تقلا، ونجح "السلطان" وحده من اللائحة الدستورية الموالية، ولم يفز أحد من اللائحة الثالثة، لائحة الكتلة الوطنية، التي كان على رأسها إميل إده. في انتخابات ١٩٥١ التي استعاضت عن المحافظة بدوائر انتخابية أصغر نزل وديع نعيم على لائحة الكتلة الدستورية فخسر وحل محلّه من اللائحة الثانية، اللائحة المستقلة، ايليا ابو جوده. فيما لم يفز اي من المرشحين على لائحة الكتلة الوطنية. وترشّح في انتخابات ١٩٥٣ عن دائرة قضاء بعبدا في لائحة ثانية ضمته مع بهيج مزهر فخسرا في مواجهة لائحة اولى من بيار إده وبشير الاعور. كانت هذه آخر محاولة لوديع نعيم في خوض الانتخابات النيابية. حمل الرقم ٣ في النواب الذين طلعوا من الشيّاح: أولهم نخله الاشقر في انتخابات ١٩٢٤، وثانيهم ميشال زخور، ورابعهم نديم نعيم ابن وديع نعيم في انتخابات ١٩٦٨ و١٩٧٢ الذي عُيّن ايضاً وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في حكومة رشيد الصلح من ٣١ تشرين الاول ١٩٧٤ الى ٢٣

أيار ١٩٧٥. وكان والده وديع نعيم قد سبقه في حكومة عبد الحميد كرامي وزيراً للداخلية والتربية الوطنية والفنون الجميلة من ٩ كانون الثاني ١٩٤٥ الى ٢٢ آب ١٩٤٥.

***

يقول إدمون نعيم ان والده عرف بشارة الخوري وإميل إده باكراً كمحاميين، وجايلهما في العمل السياسي: "ظروف المعركة الانتخابية عام ١٩٤٣ حملت والدي الى الكتلة الدستورية ليترشّح منها ويفوز. لم تكن ثمة مبادئ جوهرية واساسية يلتقيان عليها والدي وبشارة الخوري". ومع ان إدمون نعيم يحاول التقليل من دور الكتلة الدستورية في حياة والده وينزع الى استبعاد اي تأثير لدستورية ابن خاله ميشال زكور على دستوريته، يميّز بين الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية على "ان الدستوريين اكثر انفتاحاً على العالم العربي وعلى اقامة علاقات ودية معه، في حين ان الكتلة الوطنية تُضفي بتمسكّها بلبنان مسحة مسيحية حادة وضيقة ومنغلقة. الكتلة الدستورية تبدو أقرب الى التزام مفهومي التعايش المشترك والانفتاح على العالم العربي".

فكرة هذا الالتزام تحمل إدمون نعيم على إحاطة صورة والده بملامح الانفتاح: كان محامي جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية وفي الوقت نفسه محامي البطريركية المارونية أيام البطريرك عريضة. تقربّه



(من اليسار) وديع نعيم، مجيد ارسلان، الرئيس رياض الصلح، فيكتور سعد.

من سُنّة بيروت دفع بوجيه سّني بيروتي من آل الحكيم هو والد عدنان الحكيم (رئيس حزب النجادة لاحقاً) على التدخّل لدى السلطنة العثمانية في بداية هذا القرن لاخراج وديع نعيم من السجن في عاليه بعدما إقتيد اليه بتهمة التعرض للسلطنة بقصيدة: "كان يُخبرنا والدنا انه قاوم العثمانيين كثيراً وصرّح مرات عدة في رغبته في استقلال لبنان". في بعض الاحيان كان وديع نعيم يُدافع عن مواقفه السياسية بالشعر. كتبه مراراً وتمرّس عليه منذ ان كان يُدرّس في الحكمة، مدرسته الاولى، مادة البيان في اول شبابه.

لكن إدمون نعيم لا يُجرّد والده من دستوريته كلياً: "بعد خروج الرئيس بشارة الخوري من الحكم عام ١٩٥٢، ظل والدي دستورياً". ويروي عنه في إبان توليه وزارتي الداخلية والتربية الوطنية ان الجنرال كاترو اتصل به من مقر مفوضية فرنسا الحرة (F.F.L.) واستمزجه رأيه في خوضه انتخابات رئاسة الجمهورية خلفاً لبشارة الخوري الذي كان ذهب الى فلسطين للاستشفاء. وقال كاترو لوديع نعيم ان حكومته تدعم ترشيحه اذا وافق. رفض وديع نعيم العرض الذي رأى فيه اساءة لبشارة الخوري. في ذلك الوقت كان أُشيع ان بشارة الخوري لم يعد قادراً على متابعة الحكم. في "حقائق لبنانية" تطرّق بشارة الخوري الى مرضه الذي حمله في آذار ١٩٤٥ على السفر الى فلسطين للاستشفاء من الارق الذي كان يُعاني منه واجهده. يوم سفره كانت المدن اللبنانية في حال اضراب احتجاجاً على عدم تسليم الجيش اللبناني الى الحكومة اللبنانية.

الرافد الاشتراكي



مع كمال جنبلاط.

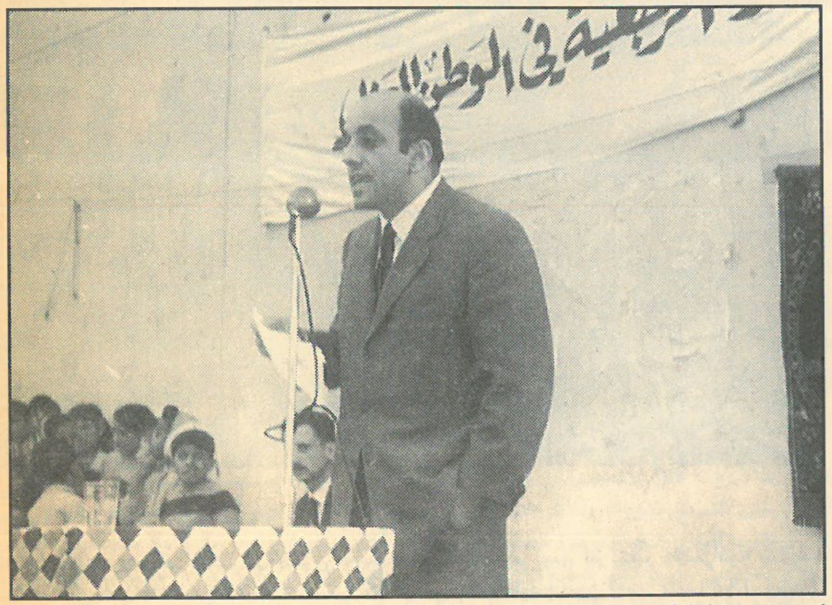
دستوريّة وديع نعيم لم تنتقل الى إدمون نعيم، وشمعونيّة نديم نعيم لم تتأثّر باشتراكية شقيقه الأكبر. بعد سنتين على تأسيس الحزب التقدّمي الاشتراكي إنضمّ اليه إدمون نعيم عام ١٩٥١ وشغل منصب مُفوّض الاقتصاد والتعمير. كان الحزب حاز العلم والخبر بموجب القرار الرقم ٧٨٩ في ١٧ آذار ١٩٤٩ الصادر عن وزير الداخلية جبرائيل المرّ. وضمّت الهيئة الادارية في الحزب المؤسّسين كمال جنبلاط وألبر أديب وفريد جبران والشيخ عبدالله العلايلي وفؤاد رزق والدكتور جورج حنا، وتسلّم جنبلاط العلم والخبر في ١٩ آذار ١٩٤٩.

***

عرف إدمون نعيم كمال جنبلاط قبل تأسيس الحزب. ومال الى مبادئ الحزب قبل ان يتأسّس: "في الأساس نزعتي إشتراكية ومردّها الى مطالعاتي. لكنني لم أجد حزباً أبلور فيه فكرتي سوى حزب كمال جنبلاط. ربطَتْ بين بيتنا وبيت المختارة علاقات وطيدة تعود الى علاقة والدي بالست نظيرة. ولا تزال في حوزتي اليوم نُسَخ عن وكالات قانونيّة أعطتها الستّ نظيرة والدة كمال جنبلاط لوالدي ووكالات

منها انتقلت اليّ بعد والدي ووكالات من كمال جنبلاط ووليد جنبلاط لي".

تعود علاقة إدمون نعيم بكمال جنبلاط الى أيّام كلية الحقوق الفرنسية. يُرجّح نعيم انها عام ١٩٤٠ أو ١٩٤١. لاحقاً فاتحه بعض أصدقائه الذين انتموا الى حزب التقدّم الاشتراكي – وهي تسمية الحزب الاولى – بضرورة الإنضمام اليه مثل نسيم مجدلاني وفؤاد رزق (نائب رئيس الحزب) وجورج فيليبيدس. ألحّ عليه نسيم مجدلاني مفوّض الشؤون الخارجية مراراً فجاراه إدمون نعيم وتقلّب في مناصب عدّة في الحزب. كان مقرّ الحزب يومها قرب كنيسة مار مارون في الأشرفية. رافق كمال جنبلاط في عدد من رحلاته الى الخارج، وساهم معه في تعزيز علاقات الحزب ببعض الاحزاب العربيّة كالحزب الاشتراكي السوري الذي أرسى أواصر وثيقة مع مثيله اللبناني. في ما بعد انضمّ الحزب الاشتراكي السوري الى حزب البعث وأصبحا حزباً واحداً هو حزب البعث العربي الاشتراكي. كتب نعيم عن اشتراكية الحزب في صحيفة "الأنباء". يتذكّر انه حاضر في "الندوة اللبنانية" التي كان ينظّمها ميشال أسمر، بتكليف من حزبه، عن "نظرية التقدّمية الاشتراكية وتطبيقها في لبنان" عام ١٩٥٣ او ربما ١٩٥٤. عام ١٩٥٥ أجرى الحزب حواراً مفتوحاً مع حزب الكتائب بغية إرساء تعاون في مواجهة عهد شمعون. في ١٢ أيلول ألّف جنبلاط لجنة متابعة لهذا الحوار من شاكر شيبان وجميل صوايا وإدمون نعيم وبشارة دهان أفضت مع لجنة كتائبية مماثلة الى وضع ميثاق عمل مشترك وبرنامج إصلاحي. بيد أن الممارسة اسقطت امكان نجاح هذه التجربة المتناقضة، وظلّ الميثاق مجرّد استشهاد تاريخي بحسب كمال جنبلاط.



ادمون نعيم خطيبا في مهرجان للحزب التقدمي الاشتراكي في بتخنيه.

لزمَ الحزب حتى ١٩٦٣ حينما قرّر المفاضلة بينه وبين الجامعة اللبنانية. كتب أواخر تلك السنة استقالته الى رئيس الحزب بعد صدور مرسوم بتعيينه استاذاً في ملاك الجامعة اللبنانية. كانت القوانين تسوّي الاساتذة بالموظفين فتمنع عليهم الانضمام الى الاحزاب. يقول: "كانت حياتي دائماً ذات مسحة اشتراكية، لكن غرامي واندفاعي ظلّ الحقوق منذ صغري. وقد تكون هذه النزعة هي التي دفعتني الى الاشتراكية. الحقوق تعني العدل وإعطاء كل ذي حقٍّ حقه. وهي أهداف الاشتراكية ايضاً المتفرّعة من أهداف الحقوق". اختارَ الاصل وتخلّى عن الفرع. لكن ذلك لم يحل دون تكوينه صورة عن الحزب التقدّمي الاشتراكي آنذاك: "كان حزباً اشتراكياً بكل ما للكلمة من معنى. صحيح ان في صفوفه جنبلاطيين، لكن نزعة الحزب كانت إشتراكية فعلاً. كان كمال جنبلاط شريفاً ونزيهاً وصادقاً لا يداور، لبقاً يحترم سواه، يواجهه

بالعنف لكن بتهذيب. لا اعرف اذا كان اتّخذ المواقف التي سبقت وفاته بارادة حرّة، بملء ارادته". يتذكّر انه دافع مراراً عن جنبلاط امام المحاكم. احداها – فاتته سنتها – عندما اتّهم الحكومة اللبنانية بالتعامل مع احد الجواسيس الانكليز فأقامت عليه محكمة المطبوعات دعوى.

***



لائحة انتخابات ١٩٦٠: (من اليسار) ادمون نعيم، كمال جنبلاط، الياس الخوري، حسن فرحات.

خاض إدمون نعيم الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ وفشل. نزل على لائحة الحزب التقدّمي الاشتراكي "لكن المحيط من حولي لم يكن حينها متجاوباً مع ترشّح اشتراكي في حزب كمال جنبلاط، خسرتُ وربحَ ايليا ابو جوده". ترشّح نعيم عن قضاء بعبدا في محافظة جبل لبنان في لائحة ثانية ضمّت معه الياس الخوري وحسن فرحات وبشير الأعور في مواجهة لائحة أولى من ادوار حنين وايليا ابو جودة ومحمود عمار ونجيب صالحة. ربح ٣ من اللائحة الأولى (حنين وابو جوده وعمار) التي كانت تحظى بتأييد كميل شمعون رئيساً للجمهورية ومرشّح واحد من اللائحة الثانية (الأعور). وتقدّم ابو جودة على نعيم بفارق ٥٢٩ صوتاً. ترشّح مجدداً في انتخابات ١٩٦٠ عن دائرة بعبدا في لائحة ثانية ضمّته مع الياس الخوري وميشال فرحات ونجيب صالحة وخضر حركة في مواجهة لائحة ضمّت ادوار حنين وعبده صعب وأرنست كرم وبشير الأعور ومحمود عمار. فربح الخوري وفرحات وصالحة من اللائحة الثانية وحنين وعمار من اللائحة الأولى. وتقدّم حنين على نعيم مرشّح الحزب التقدّمي الاشتراكي الذي جمع ١٤٢٢٦ صوتاً بفارق ٢٨٠١ أصوات. كان الحزب خاض هذه الانتخابات بـ ١٨ مرشّحاً من اعضائه وحلفائه فاز منهم ١١. في هذه المرحلة بدأ جنبلاط يستعيد المبادرة الانتخابية بفعل تحالفه مع الشهابية.

انتخابات ١٩٦٠ كانت هذه آخر مرة يترشّح فيها إدمون نعيم. أسقطه في المرة الأولى عهد كميل شمعون كما أُسقط من قبل والده في دورة ١٩٥٣، وأسقطه في المرّة الثانية عهد فؤاد شهاب. يقول: "على رغم معرفتي الوثيقة بالرئيس شهاب فان المكتب الثاني اشتغل ضدّي في وقت تظاهرَ انه كان يدعمني. يومذاك أشيع أنني كنت رئيساً للمحاكم الشعبية إبّان أحداث ١٩٥٨ وأصدرتُ أحكاماً بالاعدام. وهذا غير صحيح على الاطلاق. وكذّب هذه الإشاعة لاحقاً الرئيس سامي الصلح في مذكّراته عندما أورد رؤساء تلك المحاكم ولم يكن اسمي بينهم. اشتريت ٥٠ نسخة من تلك المذكّرات ووزّعتها على بعض الأشخاص في محاولة لإبراز براءتي من التهمة. في احداث ١٩٥٨ ذهبت

الى فرنسا وبلجيكا، وعدت عام ١٩٦٠ لأترشّح للانتخابات وهذا يؤكد عدم صحة ما أشيع عني".

***

لم يكن بين إدمون نعيم وكميل شمعون ما كان بينه وفؤاد شهاب: "لست مجايلاً لكميل شمعون الذي كان أكبر سناً منا. جايلت كمال جنبلاط. كان الرئيس شمعون عام ١٩٤٣ جارنا في الأشرفية ومنزله قبالة منزلنا". السادسة فجر ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ شاهد إدمون نعيم من منزله جنوداً سنغاليين يقودهم ضابط فرنسي يقتادون كميل شمعون من منزله الى قلعة راشيا: "لبستُ ثيابي لتوّي وتوجّهت الى منزل جوزف شادر في شارع عبد الوهاب الانكليزي لأعلمه بالأمر. وتوجّهنا معاً الى عند بيار الجميل. في ذلك النهار تحرّك الشارع اللبناني، مسيحيين ومسلمين. كنا في حاجة الى حزب الكتائب وبيار الجميل لقيادة الشارع. كان هذا الحزب وقتذاك القوة الوحيدة المنظّمة. أوقف بيار



مع الرئيس فؤاد شهاب: (من اليمين) فؤاد رزق، ادمون نعيم، ادمون رباط.

الجميّل لدى مفوضيّة الأمن الفرنسي في محلة الصنائع في بناية يملكها القاضي ألفرد تابت. عام ١٩٤٣ وحده جسّد ولمرّة واحدة فقط الوحدة المسيحية – الاسلامية في لبنان. خرج عدنان الحكيم على رأس حزب النجادة من البسطة التحتا لملاقاة الشارع المسيحي".

يقول نعيم ان لا علاقة شخصيّة ربطته بكميل شمعون، لكنّه يعكس صورة مخيّبة عن الرئيس: "كميل شمعون مَدين بانتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٢ لكمال جنبلاط. إلاّ أنه مع إميل البستاني تخليا عنه لاحقاً. كان جنبلاط الدعامة الأساسية للجبهة الاشتراكية الوطنية التي رأَست كميل شمعون وكان المتحدّث باسم هذه الجبهة في مهرجان دير القمر (١٧ آب ١٩٥٢) الذي أدّى الى إسقاط الرئيس بشارة الخوري".

يذكر كمال جنبلاط في "ربع قرن من النضال" أن الخلاف مع كميل شمعون بُعَيد انتخابه أدّى الى سقوط تجربة "الجبهة الاشتراكية الوطنية" متأثراً بنتائج انتخابات ١٩٥٣. كان الحزب وحلفاؤه خاضوا تلك الانتخابات بـ ١٦ مرشّحاً عن كل المناطق لم يفزْ منهم بفعل ضغوط عهد شمعون سوى إثنين هما كمال جنبلاط وعبدالله الحاج، وكان بين الخاسرين وديع نعيم والد إدمون نعيم وفؤاد رزق ونسيم مجدلاني وفريد جبران وأنور الخطيب وفضل الله تلحوق وبهيج مزهر وموريس الجميّل وأمين السعد وآخرون. كتب جنبلاط: "أخذ الحزب (بعد نتائج تلك الانتخابات) يعمل جاهداً على تكوين جبهة جديدة تكون هذه المرّة شعبية تمثّل الفئات الاجتماعية ذات المصالح في الحقوق والمبادئ الاشتراكية والوطنية. فأعلن يوم الخميس ٣ ايلول ١٩٥٣ ميلاد الجبهة الاشتراكية الشعبية ونُشر برنامج عملها

المستند في أمور عدة الى برنامج عمل الجبهة الاشتراكية الوطنية. وتألّفت الهيئة الموّقتة للجبهة الاشتراكية الشعبية من السادة كمال جنبلاط وعلي بزي وفؤاد رزق ورفيق سنّو ونسيب المتني ورامز شعبان وأنور الخطيب وابرهيم جوخدار وخليل خيرالله وإدمون نعيم (...)" (ص١٧٩).

في دورة الإنتخابات النيابية التالية، عام ١٩٥٧، سقطت كل لائحة جنبلاط عن دائرة بعقلين – جون (بعد تعديل قانون الانتخاب بخفض عدد النواب الى ٤٤ وتقسيم لبنان الى ٣٣ دائرة انتخابية مصغّرة). سقط مع جنبلاط في لائحته أمين السعد وسالم عبد النور، وربح من اللائحة المقابلة المدعومة من كميل شمعون هنري طرابلسي وقحطان حماده ونعيم مغبغب. كان سقط إدمون نعيم في انتخابات هذه الدورة ايضاً. يقول: "فاتحني الرئيس شمعون مرّة في دير القمر في إمكان انضمامي الى لائحة الحكومة في انتخابات ١٩٥٧ فاعتذرت نظراً الى ارتباطي بكمال جنبلاط وعضويتي في الحزب التقدّمي الاشتراكي الذي رشّحني لتلك الانتخابات. كانت تربط عائلتي من جهة والدتي علاقة بالرئيس شمعون، والدتي من دير القمر".

في ١٣ حزيران ١٩٥٨، إبّان احداث ذلك العام، صدر مرسوم رقمه ١٩٨٠١ وقّعه رئيس الجمهورية كميل شمعون ورئيس الحكومة وزير الداخلية سامي الصلح قضى بسحب العلم والخبر من الحزب التقدّمي الاشتراكي. بعد أقل من ٤ أشهر، في مطلع عهد فؤاد شهاب، في ٥ كانون الاول ١٩٥٨ صدر المرسوم الرقم ١٩٠ القاضي بإلغاء مرسوم حلّ الحزب وقّعه شهاب ورئيس الحكومة رشيد كرامي ووزير الداخلية ريمون إده.

اما علاقته بفؤاد شهاب فتعود الى ما قبل رئاسته عام ١٩٥٨: "كانت تربط الرئيس شهاب بوالدي علاقات متبادلة وكنت أزور الرئيس شهاب دورياً عندما كان قائداً للجيش. عام ١٩٥٩ أسّس الجامعة اللبنانية ثم كلّية الحقوق فيها وعيّن مجلس ادارة خاصاً لكلية الحقوق من أعضائه مارونيان انا وإدمون كسبار. إنه التعيين الوحيد الذي جاءني من الرئيس شهاب. بعد رئاسته سألني مرّة في منزله في جونيه هل يتعيّن على رئيس الجمهورية السابق المثول أمام القاضي اذا دعي الى الشهادة. اجبته نعم. أما اذا كان الرئيس في أثناء ولايته فان القاضي هو من يذهب اليه. وقتها كان الرئيس شهاب دعي الى الشهادة في قضية لم أعد أتذكّرها".

***

بعد عمادة كلية الحقوق ثم رئاسة الجامعة اللبنانية دُعي الى حاكمية مصرف لبنان من ١٢ كانون الثاني ١٩٨٥ الى ١٢ كانون الثاني ١٩٩١. ولاية كاملة ٦ سنوات هي ولاية الحاكم الذي لا يُقيله المسؤولون. يوم اختلف إبان الحاكمية مع حسين الحسيني على موضوع رواتب النواب قال الحسيني للصحافيين: "من أكبر: جحا أم أبوه؟".

يروي: "تلقيتُ اتصالاً قبل ٣ اسابيع من تعييني حاكماً من أحد كبار المسؤولين الاداريين في الدولة (أحجم عن ذكر اسمه) طالباً موعداً لمقابلتي في الفيلا. قال لي عندما أتى ان الرئيس أمين الجميل يحترمك ويقدّرك. استغربتُ لان لا انطباع أكيداً لديّ بان الرئيس الجميل يحبني ويقدّرني بالفعل. لا اعتقد ابداً انه كان يحبني. قال زائري ان الرئيس الجميل يفكر في تعييني حاكماً لمصرف لبنان. قبلت على الفور ومن دون تردّد. رغب اليّ في ابقاء الموضوع سراً الى ان يصدر عن مجلس الوزراء مرسوم التعيين بعد ٣ ايام. ثم طلب مني مرافقته الى مكان قريب من الفيلا للتحدث مع بعض الاشخاص في هذا الموضوع. حضر اللقاء موظفون كبار في الدولة (تكتّم أيضاً عن اسمائهم). قال لي احدهم بضرورة مراعاة رغبة الرئيس الجميل، وافقت شرط التقيّد بالقانون وباختصاصاتي التي ينص عنها القانون. انقضت الايام الثلاثة ولم يصدر المرسوم ثم انقضى اسبوع ثان. بدا لي ان الموضوع مناورة. آخر الاسبوع الثالث صدر المرسوم. بلغتني لاحقاً أخبار مفادها ان الشيخ أمين اتفق مع الرئيسين كميل شمعون ورشيد كرامي على تعييني حاكماً لمصرف لبنان خلفاً للشيخ ميشال الخوري. في حلسة مجلس الوزراء وافق الجميع ما عدا وزيرا تردد. نكزه الوزير نبيه بري الذي هو تلميذي في كلية الحقوق. فوافق الوزير المتردد. الرئيس سليم الحص الذي افترض ان اختصاصي الحقوقي قد لا يلاءم وظيفة الحاكم. مع الايام اصبح الرئيس الحص احد افضل اصدقائي. كتب عني طويلاً في الصفحة ١٤٤ من كتابه عهد الهوى والقرار".

كتب الحص: "كان الدكتور نعيم المعروف بالنزاهة ونظافة الكف والتزمّت في التزام النصوص القانونية يتعاطى مع الوزارات والادارات العامة بكثير من التدقيق والحذر حتى لا نقول التحفظ. وقد ازداد في هذا السلوك غلوا بعدما اخذ بعض اعضاء الحكومة يتعرضون له بحملات اعلامية قاسية من التشكيك والتنديد خصوصاً في الشؤون المالية بلغ بعضها حدود التجريح والتجني. وكان حاكم مصرف لبنان في سياق هذا التدقيق يتسبب في تأخير الكثير من المعاملات المالية خصوصاً عندما يكون في

الامر صفقة تتطلب مبالغ كثيرة من المال. فكان كثيراً ما يقع من جراء ذلك في اشكالات مع الوزراء بلغت احياناً حدود النزاع المكشوف. ولقد تأثرت تلك الاشكالات حتى امسى البعض يظن ان الحاكم يستمرئ. هكذا نجح حاكم المصرف الدكتور نعيم مع الوقت في احراز عداوة اكثر الوزراء والسياسيين، او على الاقل اثارة حفائظهم. فلا عجب اذا كان المسؤولون في كل عهد عمدوا غير مرة الى المطالبة باقالته. وقد حميته من محاولات اقالته برفض التجاوب معها في عهد الرئيس امين الجميل كما في عهد الرئيس الياس الهراوي. وقد وردني ذات يوم في عهد الرئيس الجميل مشروع مرسوم باقالة الدكتور نعيم وتعيين روجيه تمرز مكانه (...)".

مكث ادمون نعيم ٤ سنوات متنقلاً بين الطبقتين السادسة والثامنة: مكتبه في الطبقة السادسة وغرفة نومه في الطبقة الثامنة سوّرها باكياس رمل تجنباً للقذائف. ذات مساء سقطت قذيفة على بُعد ١٥ متراً من غرفة نومه فاخترقت سقف الغرفة المجاورة. لزم المصرف وانقطع عن الرابية. في الوقت نفسه اختلف مع كل المسؤولين في الدولة. اعتمد التوازن في توزيع الليرة على الحكومتين: حكومة ميشال عون وحكومة سليم الحص طبقاً لعامل التوازن. يدفع لهذه او لتلك استناداً الى حجم المجموعة السكانية الموجودة في مناطقها. ولا يدفع مالا الا بقدر ما يتوافر للوزارات من اموال لدى مصرف لبنان.

في ١٥ آذار ١٩٩٠ تعرّض إدمون نعيم لاعتداء أوعز به وزير الداخلية الياس الخازن الذي طلب الى الحاكم زيارته في مكتبه فرفض الحاكم. ادى الحادث الى اطلاق نار.

ماذا حدث؟

يقول: "اتفق عليّ عدد من الوزراء بعدما تأكد لهم انني لن البي لهم طلباتهم في توفير الاموال لوزاراتهم. بعضهم اجتمع في فندق السمرلند مع المدير العام للامن العام بالتكليف (في المنطقة الغربية وقتذاك). وهو كان أحد طلابي في كلية الحقوق. وكلفه الشيخ الياس بالاعتداء عليّ. اليوم التالي اوفد الخازن بعض العناصر الامنية لخطفي من مكتبي في الحاكمية. كان الشيخ الياس الخازن طلب مني فتح اعتمادات بطبع جوازات سفر في لندن. تحفظّت باعتبار ان هناك اعتماداً سابقاً مفتوحاً لدى اسوج لطبع جوازات سفر من ايام الوزير عبدالله الراسي في الحكومة السابقة، الذي رغب في طبع جوازات سفر مماثلة لتلك التي كان يطبعها العماد عون في اسوج أيضاً وتفاديا لطبع نوعين من الجوازات. لكن خلافاً ادى الى تجميد طبع الجوازات في اسوج الا ان الاعتمادات المالية ظلت مفتوحة ولا استطيع الغاءها. الوزير الخازن طالبني باعتماد جديد رفضت بغية تسوية المشكلة المتعلقة بالاعتماد السابق. اختلفنا. وفي اثناء اجتماعنا في المجلس المركزي للمصرف للبحث في هذا الموضوع تلقيت اتصالا من الرئيس الهراوي ابلغته خلاله اننا سنتجاوب مع فتح اعتماد جديد لطبع الجوازات. بعد لحظات دخلت عليّ السكرتيرة مرتعدة وهي تقول ان عناصر امنية رسمية اوفدها وزير الداخلية تريد الدخول الى مكتبي. استفسرت منهم ما بهم. قالوا ان الوزير يريدني في مكتبه قلت لهم اهلاً وسهلاً به عندي. اصروا على ذهابي، فرفضت ومنعوني من الاتصال بالوزير. عندها علا الصراخ. وحاول المسلحون اقتيادي بالقوة وسط اطلاق نار في الهواء فيما التحق اكثر من ٥ عناصر اخرى بهذه المجموعة لاخراجي، فانزلوني من الطبقات العليا في مبنى مصرف لبنان. حملوني. ارتميت على الارض وساعدتني بنيتي القوية. انا مصارع سابق وسبق لي ان صارعت ادمون الزعني الذي كان يدربني وربحت عليه مرة واحدة في الاربعينات. جرجروني الى المصعد فالى مدخل مصرف لبنان. عندها كانت استنفرت العناصر الامنية المولجة حماية مصرف لبنان واقفلت الابواب لمنع خروج مسلحي الوزير الخازن".

انتهت اللعبة عند هذا الحد وأُخرج مسلحو الوزير.

لم يتجاوب الياس الهراوي مع طلب الحص اقالة الخازن من الحكومة نظراً الى مسؤوليته عن الحادث. تغيّر مسار اللعبة. حسين الحسيني ووليد جنبلاط تضامنا مع الياس الخازن.

قاضى نعيم الخازن، فرد قاضي التحقيق لدى المحكمة العسكرية غسان عويدات في ٣١ آذار ١٩٩٠ بعدم صلاحية المحاكم العادية النظر في الدعوى.

في كانون الاول١٩٩٠ ذهبت حكومة الحص. وبعد شهر ذهب إدمون نعيم.

في الغالب تبدأ اللعبة في لبنان مقلوبة وتنتهي مقلوبة.

ولا مرة تبدأ او تنتهي صحيحة.

الحاكم لا يُرأَّس


مع البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير.

يروي إدمون نعيم أن عدداً من النواب اتصلوا به ابّان مرحلة الحاكمية عام ١٩٨٩ وطلبوا زيارته. عندما استقبلهم في مكتبه في مصرف لبنان ذكروا له ان مسؤولاً اميركياً رفيعاً هو دنيس روس التقوا به في واشنطن وسمعوا منه ان حكومته تؤيد انتخابه لرئاسة الجمهورية. أسعد هذا الخبر إدمون نعيم بعدما سمعه مرتين على التوالي، من دفعتين من النواب قصدوه لاعلامه بما سمعوا. كان جوابه لهم ان النبأ سار لكنه لا يعرف دنيس روس، ولا اتصال له به.

كان ذلك قبل وضع وثيقة إتفاق الطائف التي أفضت الى إنتخاب رينه معوض رئيساً للجمهورية ثم إلياس الهراوي.

قبل هذه المرة لم يفكر إدمون نعيم في رئاسة الجمهورية. يُذكر أن كمال جنبلاط فكّر في ترشيحه لرئاسة الجمهورية في أثناء احداث ١٩٥٨، على انه لم يُوفّق في تأمين الظروف المنابسة لانجاح هذا الترشيح. ولم يسعَ جنبلاط حينذاك الى المجازفة بلعبته السياسية من اجل هذا الترشيح الذي كانت تنقصه الواقعية. فطوي الموضوع لم يكن في موقع يُمكّنه أولاً من إحاطة نفسه بقدر كاف من الاحلام والاوهام الرئاسية، ويُمكّنه ثانياً من تلقي قدر كاف من الشائعات التي ترشّحه للمنصب وربما تُرئّسه قبل ان يترشّح ومن دون ان يترأس. بالنسبة اليه كان عام ١٩٨٩ الفرصة الوحيدة والمرة الأولى والأخيرة: إدمون نعيم حاكماً لمصرف لبنان، حاكماً على الليرة اللبنانية المتشققة، في وسط الطريق بين حكومتين تقترعان على جسد البلاد: حكومة العماد ميشال عون العسكرية الانتقالية الدستورية، وحكومة الامر الواقع برئاسة سليم الحص. وحدها الليرة اللبنانية القاسم المشترك بين الحكومتين، وكان إدمون نعيم رئيساً على هذه الليرة. لا يصرفها الى هذه الحكومة او تلك الا بإرادته. كذلك فان الحكومتين كانتا في حاجة الى تلك الليرة اللبنانية للإنفاق على الانقسام الحاصل في البلاد.

في هذه المرحلة كان ثمة رجلان قويان: ميشال عون على رأس الجيش اللبناني يقود الوحدات الافضل تدريباً والاحدث تجهيزاً منغلقا وحكومته على شطر من البلاد في وجه حكومة سليم الحص، وإدمون نعيم حاكم مصرف لبنان حارس الذهب اللبناني في المصرف والقابض على اكياس الليرة ومفاتيح الخزائن. كان الرجلان، في مرحلة فراغ دستوري رهيب في الجمهورية بعدما تركها أمين

الجميل منتصف ليل ٢٢ أيلول ١٩٨٨ من دون رئيس، يملكان سلطة معنوية ومادية تقود احدهما – وربما دون سواهما – الى رئاسة الجمهورية. الطموحات والآمال والاوهام بدورها كانت في حجم هذه السلطة حتى اقفل الباب دونها إتفاق الطائف.

***

أجازت المادة ٤٩ من الدستور، قبل صدور التعديلات الدستورية الاخيرة في ٢١ أيلول ١٩٩٠، انتخاب الموظفين لرئاسة الجمهورية شرط حيازتهم الشروط التي تؤهلهم للنيابة. وهي عبارة كانت تقريباً الثابتة الوحيدة في المادة ٤٩ لم يشملها أي من التعديلات الدستورية التي طرأت عليها تباعاً بدءاً من المادة الاساسية التي وردت في دستور ٢٣ أيار ١٩٢٦: ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧، ٨أيار ١٩٢٩، ٢١ كانون الثاني ١٩٤٧.

بحسب ما ورد في هذه العبارة فإن المرشّح لإنتخابات رئاسة الجمهورية – كما بالنسبة إلى إنتخابه من مجلس النواب بإعتبار أن المادة ٤٩ لا تُلزم ترشيحاً مسبقاً علنياً للرئاسة – تُقيّد ترشيحه حيازته الشروط التي تؤهله للنيابة. هذه الشروط منصوص عنها في المادة ٦ من قانون الانتخاب الصادر في ٢٦ نيسان ١٩٦٠ القائلة بعدم جواز إنتخاب عضو في مجلس النواب "إلاّ من كان لبنانياً مُقيّداً في قائمة الناخبين، اتم الخامسة والعشرين من عمره، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، متعلماً. ولا يجوز إنتخاب المتجنّس بالجنسية اللبنانية إلاّ بعد انقضاء عشر سنوات على تجنّسه". والواضح ان ما اوردته المادة ٤٩ لا يشير مباشرة الى ترشّح الموظفين لرئاسة الجمهورية، وهي تخضعهم كما سواهم لشروط اهلية واحدة. غير أن ترشّح الموظّفين ما لبث أن أخضع للمواد ٢٨ و٢٩ و٣٠ من قانون الإنتخاب المتصلة بالشروط المؤهلة للترشّح الملزم للنيابة – علماً ان لا ترشّح مسبقاً وملزماً لرئاسة الجمهورية – وبعدم الاهلية والجمع بين النيابة والوظائف العامة. فالمادة ٣٠ من قانون الإنتخاب المصححة في ١٨ أيار ١٩٦٠ قالت بـ : "لا يجوز إنتخاب الأشخاص المذكورين في ما يأتي في أية دائرة إنتخابية مدة قيامهم بوظائفهم، وخلال الستة أشهر التي تلي تاريخ إستقالتهم وإنقطاعهم فعلياً عن وظائفهم:

١– الموظفون من الفئتين الأولى والثانية.
٢– القضاة من جميع الفئات.
٣– رؤساء البلديات المعيّنون في مراكز المحافظات.
٤– رؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة ومديروها وأعضاؤها.
٥– القائمقامون ورؤساء اللجان البلدية المعنيّون في مراكز أقضيتهم".

وطبقاً لهذه المادة فإنه يتعيّن على موظفي الدولة وخصوصاً موظفي الفئتين الأولى والثانية والقضاة تقديم إستقالتهم من الإدارة العامة وإنقطاعهم فعلياً عنها قبل ٦ أشهر على الأقل من موعد الإنتخابات الرئاسية فسحاً في المجال أمام إمكان إنتخابهم.

بيد ان شرط الاهلية للترشّح، بالنسبة الى الموظفين، ظل في الغالب قالباً نظرياً، ولم يُطبّق على الحالات التي ادت الى إنتخاب موظفين لبنانيين لرئاسة الجمهورية. فشارل دبّاس، أول رئيس لدولة لبنان الكبير ما قبل الإستقلال، إنتخب في ٢٦ أيار ١٩٢٦، بعد ٣ أيام من الإعلان عن الدستور اللبناني، رئيساً للجمهورية وكان مديراً للعدلية. واللواء فؤاد شهاب إنتخب في ٣١ تموز ١٩٥٨ رئيساً للجمهورية وهو قائد الجيش. وإلياس سركيس إنتخب في ٨ أيار ١٩٧٦ وهو حاكم لمصرف لبنان. لكن اللافت أن إستقالة سركيس من حاكمية مصرف لبنان لم تُقبل إلاّ لاحقاً بالمرسوم الرقم ١٠٩١٢ وقّعه رئيس الجمهورية سليمان فرنجية في مقرّ إقامته الموقت في القصر البلدي في زوق مكايل الذي لجأ إليه بعد قصف قصر بعبدا. وقد إكتفى هذا المرسوم بذكر شهر توقيعه وهو حزيران ١٩٧٦ من دون تحديد اليوم، بعد شهر من إنتخاب سركيس. ولم يصدر المرسوم في الجريدة الرسمية إلاّ في العدد الأول من السنة التالية ١٩٧٧. بذلك ظلت صفة حاكم مصرف لبنان لصيقة بسركيس وهو رئيس للجمهورية. ويحيط الدكتور إدمون رباط في مؤلفه الفرنسي عن الدستور اللبناني سابقة سركيس بشكوك تُرجّح أن يكون الرئيس المنتخب قد سلّم إستقالته من الحاكمية إلى سلفه الذي وقع المرسوم بعد مدة من إنتخابه. سابقة سركيس جاءت مخالفة للمادة ٢٩ من قانون الإنتخاب التي تمنع "الجمع بين عضوية مجلس النواب ورئاسة أو عضوية مجلس إدارة مؤسسة عامة أو وظيفة عامة أو أيّة وظيفة في المؤسسات العامة المستقلة والشركات ذات الإمتياز والبلديات (...)" كون المادة ٤٩ من الدستور إشترطت للترشّح للرئاسة حيازة الشروط المؤهلة للإنتخابات النيابية.

كان ذلك في ظل الدستور السابق.

بعد ٦٤ عاماً و٣ أشهر إلاّ يومين عُدّلت تلك العبارة – الثابتة في المادة ٤٩ من الدستور للمرة

الأولى في جلسة الهيئة العامة لمجلس النواب في ٢١ آب ١٩٩٠.

لم يرد في وثيقة إتفاق الطائف التي صادق عليها البرلمان في القليعات في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ ما يشير، في المبادئ العامة للإصلاحات السياسية في النظام التي شكلت لاحقاً أساس التعديلات الدستورية، إلى أي إعادة نظر في السطر الأخير من المادة ٤٩ (حيازة الشروط المؤهلة للنيابة لمن يجوز إنتخابه لرئاسة الجمهورية)، بل تضمنت وثيقة الإتفاق في البند (ب/ رئيس الجمهورية) في باب الإصلاحات السياسية: "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على إحترام الدستور والمحافظة على إستقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء". هذه الفقرة الجديدة أدخلت إلى المادة ٤٩ من الدستور لتشكل مقدمتها. أما ما يتصل بباقي مضمون المادة ٤٩ فلم يطرأ عليه أي تعديل خصوصاً السطر الأخير، فأبقيت طريقة إنتخاب رئيس الجمهورية ومن يجوز إنتخابه



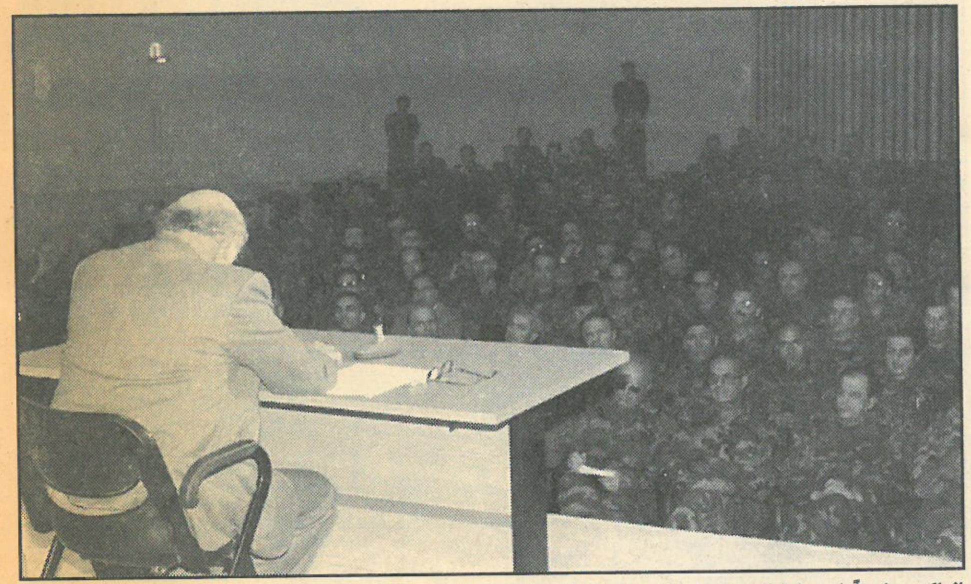
٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩، قبل ساعة من الانفجار الذي أودى بالرئيس رينه معوض: يهنئه بذكرى الاستقلال مع الرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص.

لهذا المنصب خاضعين للشروط نفسها التي كان أثبتها آخر تعديل دستوري لهذه المادة في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٧. الأمر الذي يعني أن مداولات النواب في الطائف لم تتطرق إلى هذه المادة تعديلاً والتي سرعان ما توجّسوا منها بمجرد عودتهم إلى بيروت.

في ١٩ آب ١٩٩٠ جمع رئيس مجلس النواب حسين الحسيني يومها عدداً من النواب في مكتبه في ساحة النجمة ودرس معهم في إجتماع غير رسمي إدخال تعديل إستثنائي على المادة ٤٩ يتعلق بسطرها الأخير لجهة منع ترشيح – وتالياً إنتخاب – "موظفين" لرئاسة الجمهورية الا ضمن قيود متشدّدة. وهو تعديل لم تتناوله اللجان النيابية المشتركة عندما أقرت في ٢ آب ١٩٩٠ معدلاً مشروع قانون دستوري بتعديل بعض أحكام الدستور وفقاً لمبادئ الإصلاحات السياسية التي إتفق عليها النواب في الطائف. سأل الحسين في هذا الاجتماع المستشار القانوني بشارة منسّى الذي كان حاضراً مع المستشار القانوني خالد قباني هل في إمكان المجلس، من دون العودة إلى الحكومة، إدخال التعديل الإستثنائي على المادة ٤٩ في الجلسة العامة التي سيعقدها المجلس بعد يومين، في ٢١ آب ١٩٩٠، للمصادقة على التعديلات الدستورية، فأجيب بالنفي طبقاً للمادة ٧٧ من الدستور التي تحدد آلية واحدة وملزمة لتعديل الدستور من بينها أن إقتراحاً نيابياً بتعديل الدستور يجب أن يحال على الحكومة فتدرسه وتوافق عليه وتضعه في صيفة مشروع قانون دستوري ومن ثم تحيله على المجلس.

فكان أن إتفق على إرسال هذا التعديل الإستثنائي إلى الحكومة فتتبناه كما لو أنه صادر منها وتحيله على المجلس في صيغة مشروع قانون دستوري مستقل عن مشروع القانون الدستوري المتعلق بالإصلاحات الدستورية الذي أقرّته اللجان النيابية المشتركة. وهو ما حصل بالفعل بتبني الحكومة المبادرة النيابية كما لو أنها طالعة منها.

مساء اليوم التالي، ٢٠ آب ١٩٩٠، إجتمع مجلس الوزراء برئاسة سليم الحص وفي حضور إلياس الهراوي وأقر مشروعي قانونين دستوريين: الأول (احاله على مجلس النواب بالمرسوم الرقم ٤٧٦ تاريخ ٢٠ آب ١٩٩٠) يرمي إلى إضافة مقدمة (Préambule) إلى الدستور كانت أقرتها اللجان النيابية المشتركة برئاسة الحسيني في جلسة في ٢ آب ١٩٩٠ بعدما إرتأت إدخالها إلى الدستور في صيغة مشروع قانون دستوري مستقل، والثاني (أحاله على مجلس النواب بالمرسوم الرقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠ آب ١٩٩٠ ملحق بمشروع القانون الدستوري المتعلق بالتعديلات الدستورية المحال على المجلس بالمرسوم الرقم ٢٠٢ تاريخ ٣٠ نيسان ١٩٩٠) الرامي إلى إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٤٩ من الدستور تتصل بترشيح موظفين في الدولة لرئاسة الجمهورية وإنتخابهم. اليوم التالي، ٢١ آب ١٩٩٠، إلتأمت الهيئة العامة لمجلس النواب وصادقت عليهما مع مشروع القانون الدستوري المتعلق



الحاكم محاضراً في وزارة الدفاع، وفي الصف الاول قائد الجيش العماد ميشال عون.

بالتعديلات الدستورية.

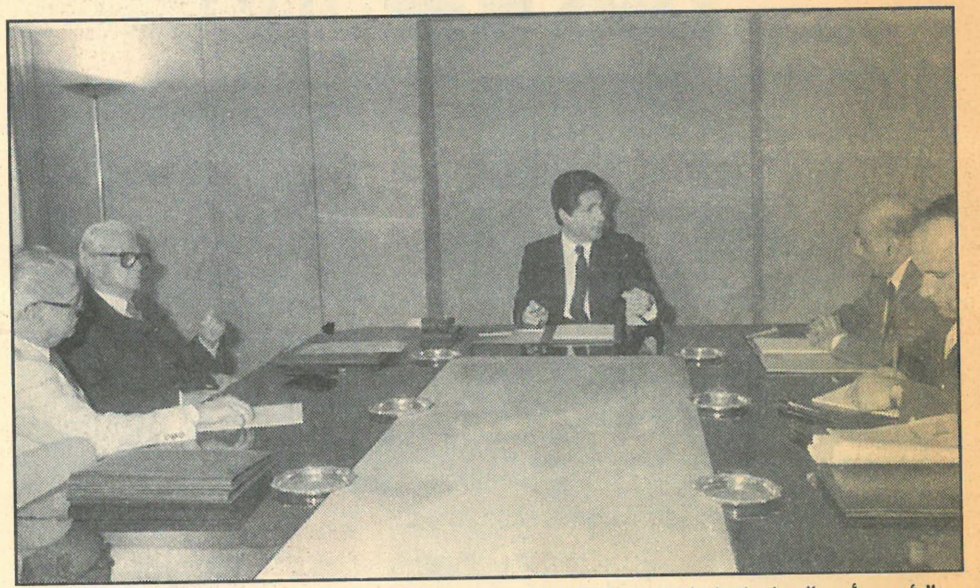
يومذاك كان مجلس النواب برمته تقريباً يعيش وطأة كابوس تجربة ميشال عون. كانت في واقع الامر قد تكوّنت طبقة سياسية منبثقة من إتفاق الطائف انشأت المؤسسات الدستورية أو اعادت احياءها واطبقت عليها. لم تعد طموحات عون واحلامه تشكل خطراً عليها. جلّ الخطر من تكرار التجربة مستقبلاً من ميشال عون آخر. في ذلك الوقت، عندما أقرت التعديلات الدستورية، كان العماد لا يزال يتحصّن في قصر بعبدا باسطاً نفوذه على منطقتي المتن الشمالي والجنوبي. بعد شهر من صدور التعديلات الدستورية، أطاحته في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ عملية عسكرية واسعة النطاق نفّذها الجيشان السوري واللبناني اللذان اخرجا العماد من قصر بعبدا الى السفارة الفرنسية فإلى مرسيليا.

ذُكر كذلك في حينه ان الهاجس من ترئيس موظفين او فرض ترئيس موظفين شمل حاكم مصرف لبنان إدمون نعيم الذي كان اعلن ترشّحه لرئاسة الجمهورية في ذروة قوته: حاكماً للمصرف وقابضاً على الليرة إبّان مرحلة الحكومتين عام ١٩٨٩.

ويقول بعض من شهد تلك الايام وأنزل لاحقاً من قطار الطائف ان بصمات حسين الحسيني كانت هي الغالبة على التعديل الاضافي على المادة ٤٩ من الدستور، الذي كان من بنات افكاره. خصومة الحسيني لعون ونعيم وقتذاك كانت في اعلى درجاتها. أمّا الموجب السياسي للتعديل الإستثنائي فمرده إلى وضع شروط قاسية تحول دون إستعمال بعض الموظفين الكبار في الدولة مناصبهم ونفوذهم ومواقع السلطة والتصرّف بها في سبيل فرض أنفسهم كمرشحين لرئاسة الجمهورية. ظل

يُقال ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٠ ان قائد الجيش يستعمل الجيش لبلوغ المنصب وحاكم مصرف لبنان يستعمل الليرة لبلوغه. وظل يُقال في ذلك الحين عن العماد – ما لم يقله جهاراً هو – ان عينه على رئاسة الجمهورية، فعطّل إجراء الإنتخابات فور توليه رئاسة الحكومة العسكرية الإنتقالية لتفويت الفرصة على ترئيس سواه في المنصب.

في جلسة التصويت على التعديلات الدستورية، (٢١ آب ١٩٩٠، قال الحسيني مناقشاً تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩: "أريد أن ألفت النظر فقط. حضرة الزميل (بطرس حرب) المبدأ أنه لا يجوز لأحد على حساب الدولة أو على حساب المكلف اللبناني أن يعمل سياسة لنفسه حتى يصل إلى رئاسة الجمهورية. هذا المبدأ ليس لسد الطريق على كل الناس. هناك أناس ليس في أيديهم سلطة كي يستغلوها لنمنعهم من أن يصلوا إلى رئاسة الجمهورية. ومن الواضح أننا تكلمنا في هذا الموضوع في الطائف نتيجة معاناتنا والطريقة التي حصلت في السابق، عنينا بعض الوظائف المحددة. قائد الجيش، حاكم مصرف لبنان. عنينا هذه الوظائف التي لرئيسها إمكان توظيف قدرات الدولة لخدمة مصالحه الخاصة من أجل وصوله إلى رئاسة الجمهورية. أما إذا كنا نتعمّد توسيع القاعدة فبين الذين سنمنعهم أناس ليس في أيديهم سلطة كي يستغلوها، وممكن أن يترشحوا".



مع الرئيسين أمين الجميل وكميل شمعون (وزير المال).

حرب: "نحن قصدنا أن تشمل... ولا نريد أن نسمي قائد الجيش ولا حاكم مصرف لبنان. لا يجوز...".

الحسيني: "أنا أسمّي يا أخي... في الطائف سميّا أو سمّينا؟".

حرب: "لا ... أنا أقول في النص ما سمّينا".

الحسيني: "بالضبط. لا، ما وضعنا نصاً في الطائف. إتفقنا في ما بيننا على هذا الموضوع".

تفادي هذا المحظور مستقبلاً حمل الهيئة العامة للمجلس في ٢١ آب ١٩٩٠ على إدخال تعديلين جديدين على الفقرة الجديدة التي تقدمت بها حكومة سليم الحص لتعديل المادة ٤٩ منعاً لترشيح موظفين. الأول إقترحه حرب وطوّره مخايل ضاهر وقضى بإضافة عبارة "وغير المانعة لأهلية الترشيح"، والثاني إقترحه محمد يوسف بيضون بإضافة عبارة "أو تاريخ إحالتهم على التقاعد" في معرض تشديد القيود التي تحول دون أدنى إحتمال ترشيح موظف يشغل مركزاً نافذاً في السلطة للرئاسة الأولى. بيد أن الإقتراح الأول يتسم بأهمية زائدة مفادها محاولة البرلمان إستدراك أي ثغرة يمكن أن ينفذ منها موظف كبير فيُقدم على ترشيح نفسه.

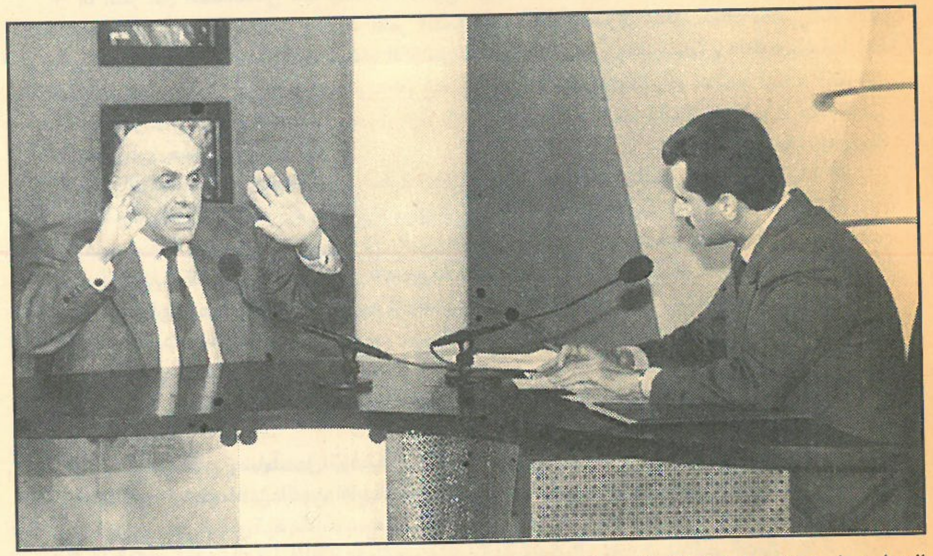
في الأسباب الموجبة لمشروع القانون الدستوري المتعلق بإضافة الفقرة الجديدة إلى المادة ٤٩ ذكرت حكومة سليم الحص أن المادة ٣٠ من قانون الإنتخاب قضت بعدم جواز إنتخاب "بعض الأشخاص" من الموظفين "حرصاً على عدم تسييس الوظيفة وممارسة النفوذ الوظيفي في غير الصالح العام المجرّد"، فإقترحت أن يشمل تعديلها "جميع الأشخاص الموكول إليهم تولي مهمات في الشأن

العام"، وهم القضاة وموظفو الفئة الأولى وما يعادلها في كل الإدارات العامة أو في المؤسسات العامة أو في سائر الأشخاص المعنويين في القانون العام. غير أن الهيئة العامة لمجلس النواب في اثناء مناقشة هذا التعديل، في ٢١ آب ١٩٩٠، إكتشفت أنه لا يوفر القيود اللازمة لتعطيل ترشيح موظف كبير لرئاسة الجمهورية. إذ يُبقي السجال مفتوحاً بين ما تنص عليه المادة ٦ من قانون الإنتخاب وما تقول به المادة ٣٠. فالشروط المؤهلة للنيابة هي غير الشروط المانعة لها، مما قد يُسبّب إلتباساً في تطبيق القانون. ولذلك اتت إضافة "غير المانعة لأهلية الترشيح" بهدف الإطباق كلياً على أي مبادرة لموظف كبير بالترشّح خارج هذا القيد في ظل سوابق عدم إلتزام الموظفين المادة ٣٠ من قانون الإنتخاب غير المنصوص عنها، خلافاً للمادة ٦، في الدستور.

***

بعد ٥ أشهر انتهت ولاية إدمون نعيم في حاكمية مصرف لبنان. خرج على عداوة مع الدستور ومادته ٤٩، ولم يُرئّسه كلام دينس روس.

وجهاً لوجه: ٢٠/١٢



الزميل جبران تويني محاورا الدكتور ادمون نعيم. (ميشال صايغ)

١- السياسة الداخلية

● عام ١٩٨٨ قلت انك كنت تشعر انك الاوفر حظاً في الرئاسة. فلم تُنتخب. لماذا؟

- لان مجلس النواب لم ينتخبني رئيساً.

● هل انت اليوم الاوفر حظاً ايضاً؟

- لا. اقول في مُخيلتي انني أهل لرئاسة الجمهورية، لكن بالنسبة الى الحظ، فان حظي ضئيل وضئيل جداً.

● عام ١٩٨٨ هل كان حظك ضئيلاً لكن لم تكن واقعيا؟

- لا. وقتها كان حظي كبيراً وكبيراً جداً. كانت لدي معلومات تُفيد بوجود اتجاهات لانتخابي رئيساً للجمهورية. اليوم لا أمل لدي اطلاقاً.

● وقائع الندوة مع الدكتور ادمون نعيم في برنامج "فخامة الرئيس" بثته "المؤسسة اللبنانية للارسال انترناشيونال" في ٤ حزيران ١٩٩٥، من اعداد جريدة "النهار" وحاوره جبران تويني و ١٢٨ مشاركا في خمسة ملفات تتصل بسياساته الداخلية والخارجية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية والخدماتية. وحاز في حصيلتها علامة تقويمية عما ادلى به: ٢٠/١٣.

● ماذا قال لك يومذاك السفير الاميركي جون مكارثي عندما زارك في مصرف لبنان؟

– في بعض الاحيان يتظاهر بعض الدول او الاشخاص بمظاهر خارجية يمكن ان تُفسر خلافاً لحقيقتها. وعندما زارني السفير مكارثي لم نتكلم اطلاقاً في رئاسة الجمهورية، بل في الاقتصاد والمال والنقد.

● كنت حاكماً لمصرف لبنان، كان قبلك حاكماً ميشال الخوري وبعدك ميشال الخوري ورياض سلامه، فكيف تقارن بينهما؟ ومَن تعتبره ناجحاً اكثر من الآخر؟

– ظروف السيد ميشال الخوري تختلف عن ظروف السيد رياض سلامه. عندما كان السيد الخوري حاكماً لم تكن الظروف تسمح له بالتصرف كما هو الوضع اليوم مع السيد سلامه. اذ ان الظروف الحالية مُلائمة للعمل اكثر من السابق. القرار الذي كان يتخذه السيد الخوري يختلف عن القرار الذي يتخذه اليوم السيد سلامه. الظروف كانت مختلفة تماماً.

● لم تُجبني؟

– بلى اجبتك. الظروف كانت تختلف. اما اذا كنت تسألني من أفضل منهما فاقول لك رياض سلامه.

● ادعيت على رئيس الجمهورية والحكومة. فما هي قصة الغرام والانتقام بينك وبين الدولة؟ وبماذا انت تُزعج الدولة وتُتعبها؟

– انا انظر الى اختصاصاتي كما يُحددها القانون. عندما كنت رئيساً للجامعة اللبنانية كنت انظر الى اختصاصاتي كما يُحددها القانون وكذلك الامر عندما كنت حاكماً لمصرف لبنان. هناك بعض المسؤولين في الدولة كانوا يطلبون اموالاً لا تسمح القوانين التي تُطبق عليّ وعليهم بان اعطيهم اياها وفقاً لمتطلباتهم.

● مثل مَن؟

– اتمنى ان تُعفيني من التسمية.

● مثلاً اللذان إدعيت عليهما؟

– هما وسواهما.

● قلت سابقاً نقلاً عن أحد الوزراء ان رئيس الجمهورية يريد وضعك في السجن؟

– هذا الوزير كان طلب من رئيس الجمهورية ان يمنحني وساماً، فقال له لا اريد منحه وساماً، بل وضعه في السجن. وهذا الكلام لم يقل مرة واحدة، بل مراراً.

● لو أعطيت وساماً...

– لم يُعطني أحد طوال حياتي وساماً.

● قيل انك اوصيت زوجتك برفض اي وسام؟

– دونما شك.

● واذا مُنحت الآن وساماً، هل ترفضه؟

– بالتأكيد ارفضه، لاني اكون اقابل الدولة بالمعاملة نفسها التي عاملتني بها. وانا لا ادق ابواب أحد بل سواي يدق ابوابي.

● قلت انك تؤدي التحية لثلاثة فقط هم فؤاد شهاب وكمال جنبلاط وسليم الحص.

– صحّ. ونُضيف اليهم بشارة الخوري.

● فقط؟

– قد أكون ظالماً او حاقداً. لكن هؤلاء فقط من يستأهلون التحية، وفي رأيي انهم صادقون ومن مستوى سياسي رفيع جداً.

● كنت صديقاً لكمال جنبلاط وعضوا في حزبه. فما يعني وليد جنبلاط بالنسبة اليك؟

– بعيد كثير عن المرحوم والده.

● نحو الأحسن أم نحو الاسوأ.

– بالتأكيد ليس نحو الأحسن.

● والحزب التقدمي الاشتراكي؟

– انا، مبالغاً اقول اني وُلدت اشتراكياً. وبالتأكيد لم اترك الاشتراكية ولا ازال اشتراكياً.

● هل تهب مكتبتك الخاصة للمكتبة الوطنية؟

– لا.

● هل تعتبر انك اخطأت مرة في مصرف لبنان؟

– ربما اخطأت. لكن عن حسن نية. جائز انني اخطأت.

● هل دافعت عن سمير جعجع بعدما فقدت آخر أمل في الوصول الى رئاسة الجمهورية؟

– قبل ان ادافع عنه لم يكن عندي أمل في الوصول.

● هل لديك شعور بالتمديد للرئيس الهراوي؟

– لا. حسب معرفتي بالقانون غير ممكن باي شكل من الاشكال تعديل الدستور.

● هل لديك برنامج رئاسي مُتكامل؟

– نعم عندي برنامج رئاسي.

● هل لديك ثقة كاملة وتامة بالقضاء اللبناني؟

– لا.

● انت محام لسمير جعجع وصرت رئيساً للجمهورية والقضاء أصدر قبل انتخابك حُكماً على سمير جعجع، هل تغيّر هذا الحكم اذا لم يعجبك؟

– انا لدي اقتناعاتي ومفادها ان سمير جعجع يجب الا يكون في المحكمة. وتالياً اذا صرت رئيساً للجمهورية احاول ان أقنع مجلس الوزراء ومن بعده مجلس النواب بضرورة اصدار قانون عفو عام لا عفو خاص.

● واذا صدر الحكم قبل ان تصير رئيساً للجمهورية؟

– بعد صدور الحكم في الامكان اما اصدار عفو خاص لا يزيل كل الذيول واما عفو عام يزيل كل الذيول. سأحاول ان اقنع الحكومة ومجلس النواب بعفو عام لازالة كل الذيول المُتصلة بالحكم الصادر على سمير جعجع.

● اي انك لا تخضع؟

– معنويا انا لا أخضع لاني مقتنع. قبل ٣ ايام كنت اشاهد في محطة "اورو نيوز" ان المحكمة الالمانية العليا ابطلت كل الملاحقات الجارية في حق رئيس ستازي وبعض الجواسيس وفقاً لتعليل مفاده انه لا يمكن مُلاحقة اشخاص من المانيا الشرقية بدون ملاحقة اشخاص من المانيا الغربية للسوابق نفسها.

● تقول ان وثيقة الطائف لا قيمة دستورية لها. كيف ذلك وقد أصبحت دستورا؟

– الوثيقة في ذاتها شيء وما تبناه مجلس النواب في الدستور شيء آخر. الوثيقة صادرة عن مجموعة من اللبنانيين، صحيح انهم كانوا يتصّفون بصفة النيابة لكن بعد ١٨ عاماً من الانتخاب. اجتماعهم في الطائف وتبنيهم الوثيقة على النحو الذي حصل وخارج الديار اللبنانية لا قيمة قانونية له على الاطلاق. يمكن اعتبار هذه الوثيقة مصدر وحي فقط للمشترع، ولكن، في ذاتها، لا قيمة قانونية لها. أما ما أدخل منها في الدستور فقد أصبح دستوريا. وسوى ذلك لا قيمة دستورية وقانونيه له الا كمصدر وحي، لا اكثر ولا أقل.

● هل تعتبر دستور الطائف شرعياً؟

– نعم.

● قلت في مرحلة الفراغ الدستوري عام ١٩٨٨ ان في لبنان حكومتين: حكومة الرئيس الحص الشرعية وحكومة الرئيس العماد عون الشرعية والقانونية. اليوم عندنا حكومة واحدة، فماذا تعتبرها؟

– حكومة قانونية وظاهراً شرعية، ولكن في الحقيقة ليست شرعية باعتبار ان من يمنحها الثقة يُمثّل ٩ في المئة من الشعب اللبناني. قانونية نعم. أما شرعية بمعنى انها تعكس الاكثرية الشعبية اللبنانية، فلا.

● ماذا عن قانون الانتخاب؟ قلت انك مع الدائرة الواحدة.

– او المحافظة.

● كيف؟

– انا مع الدائرة الواحدة اذا كانت تعتمد التمثيل النسبي واللائحة المجمدّة. بمعنى انه اذا خاض المعركة الانتخابية ٣ او ٤ لوائح لا حقّ للناخب في تعديل اللوائح.

● اي ممنوع التشطيب؟

– نعم. اي ان يقترع لكل اللائحة. وكل لائحة تأخذ مقاعد نيابية بنسبة عدد الاصوات. اي التمثيل النسبي واللائحة المجمدّة Liste bloquée.

● ضمن الدائرة الواحدة؟

– نعم ضمن الدائرة الواحدة او ضمن المحافظة. اي يمكن الاستناد الى التمثيل النسبي واللائحة المجمدّة في اعتماد المحافظة.

● والمحافظات هل تبقيها كما هي الآن؟

– اذا تغيرّت المحافظات يصير الانتخاب استناداً الى ما تغيرّ، وإلا يكون الانتخاب كما هو الآن.

● انت ضد الدائرة المُصغرة والقضاء؟

– اذا لم يأخذوا باللائحة المُوسعة المُجمدّة فمن الانسب ان تكون الدائرة الوحدانية، اي ان لا

يكون هناك الا ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية. عندئذ يجب تقسيم الدوائر الانتخابية على نحو لا يكون الناخبون معه في دائرة واحدة من طائفة واحدة، والا يتفشى التعصّب. ان تكون هذه الدائرة اصغر من القضاء مع تقسيمها بطريقة تجمع اكثر من طائفة واحدة من الناخبين فيها. مثلاً طائفتان او اكثر. لان وجود ناخبين من طائفة واحدة سيجعل المرشحين يغالون في التعصّب. وفي حال وجود طوائف عدة فان المرشحين سيحاولون استمالة الناخبين من كل الطوائف.

● ما هو اول عمل تغييري تقوم به اذا انتُخبت رئيساً؟

– الضمانات الاجتماعية بحيث تشمل جميع اللبنانيين وتؤمّن لهم حداً ادنى من العيش الكريم.

● هذا اولى ما تقوم به؟

– هذا الامر يُرافقني منذ زمن طويل ويُخالج شعوري.

● سوى هذا التغيير؟

– انت تعرف ان لا اختصاصات لرئيس الجمهورية سوى منح الاوسمة.

● اذا انتُخبت هل تُغيّر هذا الاختصاص؟

– انا احب شخصياً الجدل الديموقراطي وابداء حجج قوية لاقناع مُحاوري.

● هل تُغيّر صلاحيات رئيس الجمهورية؟

– لا. أبقيها كما هي. لا تعتقد ان الصلاحيات تغيّرت في الدستور الجديد مبدئياً عما كانت عليه قبل تعديله. صلاحيات رئيس الجمهورية هي نفسها لكن التعديل أبرزها اكثر من السابق. لذلك فان القرارات التي ساتخذها ستكون بالاشتراك مع الحكومة ومجلس النواب. لا استطيع اتخاذها بمفردي، بل احاول مع الحكومة والمجلس بالمشاريع التي تجول في افكاري ومنها قضية الضمانات الاجتماعية.

● انت علماني وضد الغاء الطائفية.

– نعم.

● كيف توفّق بين هذين الموقفين؟

– اذا أُلغيت الطائفية السياسية حاضراً فلذلك اخطار. هذا الالغاء سيؤول خصوصاً وفي شكل اساسي الى انتخاب مجلس نيابي من دون تخصيص مقاعد للطوائف. اي ان الطائفة الاكثر عدداً ستُوصل الى المجلس كل مرشحيها ان لم تكن غالبيتهم. وهذا يؤدي الى سن القوانين التي تناسبها هي. عندئذ ستكون هذه الطائفة هي التي تتحكم في مصير البلاد وكل الطوائف الاخرى التي ستثور بدورها. وعندها نقع في مأزق اكبر من المأزق الذي وقعنا فيه من عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٩١. كذلك، وحباً بالعلمانية، اتمسك بالانتخابات على اساس الطائفية السياسية حاضراً، لان الغاءها يعني التعصّب وسيطرة طائفة واحدة على الحكم في لبنان.

● انت مُتمرد على السلطة السياسية باعتبار انها فاسدة وان الادارة التابعة للسلطة السياسية فاسدة بدورها. فماذا تعمل لمعالجة هذا الفساد؟

– انا لم اتمرد على كل العهود اطلاقاً. لم اتمرّد على عهد الرئيس شهاب، بل جاريته قدر مستطاعي، وهو كان قليلاً.

● الا تعتبر ان هناك فساداً في الادارات؟

– بحسب ما اسمع وأقرأ، هناك فساد.

● كيف ستتعامل مع هذا الفساد؟

– هذا امر صعب وصعب للغاية، لان اصلاح الادارة والاتيان باشخاص نزيهين يكرّسون كل اوقاتهم للادارة يستلزم ان نؤمن لهم حداً ادنى من العيش الكريم، والا فلن يواظبوا ولن يأتي الاكفاء حتى الى الادارة. بل ستكون هذه الادارة كما هي الآن.

● كيف؟

– دون المستوى المطلوب. بمستوى متدنٍ. المطلوب في هذه الحال تصحيح الرواتب على نحو جذري. فضلاً عن تأهيل الادارة وتصحيح اوضاعها لا بتغيير الاشخاص فقط، بل بتغيير اختصاصات الوزارات والمصالح واختصاصات المؤسسات والمكننة الادارية وتحويل بعض القطاعات من العام الى الخاص نظراً الى عدم قدرة الدولة على الانفاق على بعض القطاعات التي يمكن ان ينفق عليها القطاع الخاص. صحيح انا اشتراكي، لكنني واقعي وارى الوقائع امامي. هناك قطاعات لا تستثمرها الادارة على نحو مثالي وكما يجب.

● ماذا تفعل انت؟

– اطلق يد مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي للتحري عن سلوك الموظفين وفصل غير النزيهين من الادارة، ومن ثم احسّن الرواتب.

● لكن حصلت محاولة لذلك؟

– لا. ابداً. المحاولة حصلت بمبادرة من الحكومة لا من مجلس الخدمة المدنية الذي يفترض باعضائه

التجرّد والنزاهة والمعرفة. الحكومة تتجاوز هذه المواصفات، وقد رأينا ان مجلس شورى الدولة الغى قرارات تطهيرية عدة اتخذتها الحكومة في حق موظفين. انا اطلق يد مجلس الخدمة المدنية في درس ملف كل موظف على حدة وفصل الفاسد من الادارة. اما تعديل الرواتب فيكون في مرحلة لاحقة بما يتناسب مع العيش الكريم في حدّه الادنى.

ثم الى اسئلة الحضور:

● هل تعتبر ان لا صدقية للقضاء اللبناني؟

– لا استطيع القول عموما ان لا صدقية للقضاء اللبناني. هناك قضاة يرفعون الرأس وهم من اصحاب المعرفة الواسعة، فضلاً عن انهم نزيهون وشرفاء وجريئون. الجرأة صفة يجب ان تلازم القاضي. في المقابل هناك قضاة دون المستوى اللائق بالقضاء.

● كيف تقوّم اعطاء الدولة للمدّعي العام التمييزي (منيف عويدات) وساماً وهو لم يزل في العمل وبين يديه ملف سياسي كبير هو ملف الدكتور سمير جعجع؟ هل هناك سابقة لمثل هذا الاجراء؟ الا يعتبر هذا العمل تدخّلاً من الدولة في القضاء؟

– لا اظن ذلك. اعطاء وسام رفيع للاستاذ عويدات ليس تدخّلاً في القضاء. لا اعتقد ذلك.

● عندما مُنح الوسام فاستناداً، بحسب ما قيل له، الى نزاهته وعمله الجدّي. أفلا يُعتبر ذلك اهانة للقضاة الآخرين كما لو انهم غير نزيهين وغير جدّيين؟

– عندما يلاحق المدّعي العام التمييزي بتكليف من الحكومة بواسطة وزير العدل في غالبية الاحيان يتصرف كأحد الافرقاء في اي قضية من القضايا. وتالياً فان الدفاع يكون له بالمرصاد.

● أليس تسرّعاً قولك بالشرعية الظاهرية لمجلس النواب؟

– في بعض الدول، حتى يصبح المرشح نائباً يجب ان يحوز نسبة معينة من الاصوات ما بين ٣٠ و٤٠ في المئة واحياناً ٥٠ في المئة من الناخبين.

● لا وجود لذلك في قوانينا؟

– تماماً. قلت لك قانوناً مجلس النواب هو قانوني. أما شرعياً فهو غير شرعي. الشرعي هو من يمثّل الشعب باكثرية محترمة من الاصوات اقترعت لهذا المرشح، وليس مثلاً بحصول مرشح على ٤٠ صوتاً او ٨٠ صوتاً من اصل ٣٠ ألف ناخب. هل يمكن القول ان هذا النائب بالـ ٤٠ صوتاً يمثّل الشعب؟ انا لا استطيع ان اقول ذلك.

وصوّت الحاضرون على اجوبة نعيم في ملف السياسة الداخلية، فحاز العلامة ٢٠/١٣.

٢- السياسة الخارجية

● ماذا يمكن ان تُعطي العلاقات الخارجية مع ايران؟

– لا ارى ان هناك اتصالات مع الدولة الايرانية بغية الاستفادة منها اقتصادياً، علماً ان ايران بعيدة جداً عن لبنان، بنحو ٥٠٠٠ كلم تقريباً. وربما بين هذه المسافة الفاصلة بين لبنان وايران هناك شعوب لا تحنّ الى الدولة الايرانية وتشكّل حاجزاً بين لبنان وايران. وبحسب علمي ان لا نيّة لدى تلك الدولة او اي غرض احتلالي للبنان، فلماذا لا اتفاوض معها بغية الاستفادة منها اقتصادياً؟

● انت تعتبر ان لبنان يمكن ان يستفيد اقتصادياً من ايران؟

– يستطيع الاستفادة اقتصادياً منها.

● لكن ايران موجودة اقتصادياً واجتماعياً في لبنان من خلال مساعداتها الاجتماعية والمالية لـ "حزب الله"؟

– نعم. تساعد فئة من اللبنانيين. ومثل هذه المساعدة ترتد على سائر اللبنانيين. مساعدة ايجابية لفئة معينة من اللبنانيين.

● ماذا يمكن فرنسا ان تُعطي لبنان اذا طوّرنا علاقاتنا معها في عهدك؟

– لدى الدولة الفرنسية في موازنتها مساعدات مخصصة للدول الاجنبية، وفي امكانها مساعدتنا. لكن فرنسا تساعدنا اكثر في تثبيت استقلالنا واطلاق حريتنا، وهذه اعباء غير مالية. لذلك ففي امكان الحكومات الفرنسية التحرّك نحو هذا الاتجاه حتى من دون موافقة البرلمان الفرنسي.

● كيف؟

– تساعدنا على اجلاء الاحتلال الاسرائيلي بممارسة الضغوط.

● انت كرئيس للجمهورية ماذا تطلب من الفاتيكان؟

– الفاتيكان ينظر الى الدولة اللبنانية نظرة عميقة جداً، ويعتبرها الارض الوحيدة التي يتلاقى

عليها الدينان الاسلامي والمسيحي والمجموعات المسيحية والاسلامية تتقارب، وتالياً هي • للتقارب بين الديانتين الكبيرتين المسيحية والاسلامية في العالم كله انطلاقاً من لبنان.

• ماذا تطلب انت من الفاتيكان؟

– التأثير على المسيحيين في اتجاه التقارب بينهم وبين المسلمين.

• وماذا تطلب من كندا؟

– ان تعامل اللبنانيين المهاجرين اليها معاملة حسنة وان تصهرهم في البوتقة الكندية فيصبحون كنديين وفي الوقت ذاته يفيدون لبنان بواسطة عملهم هناك. اي ان يُصبحوا عاملاً مُؤثراً في المجتمع الكندي.

• وماذا تطلب من الولايات المتحدة الاميركية؟

– ان تترك مصلحتها المادية بعض الشيء في مسألة العلاقات الخارجية وان تنظر الى المصلحة الانسانية، فلا تربط سياستها الخارجية بمصلحتها المادية وحدها. هل هناك افظع من انتهاك حقوق الانسان في اختراق روسيا للشيشان فيما اميركا تتكلم عاطفياً؟

• ماذا تطلب من اميركا في لبنان؟

– ان لا تنظر الى مصلحتها المادية وحدها. لبنان ليس مصلحة مادية للاميركيين، بل هناك مصلحة عالمية نفسانية انسانية في ان يبقى لبنان وينصهر في المسلم والمسيحي.

• كم سيستغرق توقيع سلام اسرائيلي – سوري وسلام اسرائيلي – لبناني؟ وهل سيترتب على لبنان دفع ثمن لهذا السلام؟

– العلاقات الخارجية تقوم على عوامل عدة، والعلاقات بين الشقيقين سوريا ولبنان تقوم على هذه العوامل ايضاً. العامل الاول هو جغرافي، اي عامل الجيرة. العامل الثاني هو عامل القوة العسكرية. الدولة السورية اقوى من الدولة اللبنانية عسكرياً بكثير. العامل الثالث وهو وجود فئة من الشعب اللبناني محازبة للدولة السورية. وهذه العوامل تؤثّر على العلاقات بين الدولتين اللبنانية والسورية. وطبعاً هذه العلاقات لا تأثير سلبياً لها اذا كانت الدولة السورية تكن المحبة فقط للدولة اللبنانية.

• لم تجبني عن موضوع المفاوضات مع اسرائيل؟

– استناداً الى الاعتبار بان الدولة اللبنانية سيّدة في المعنى الدولي العام، كان يجب اشراكها في المفاوضات كما تُشرك فيها الشقيقة سوريا. واعتقد ان المفاوضات بين سوريا واسرائيل ستؤدي حتماً الى السلام، وان سنة ١٩٩٥ ستنتهي ببوادر واضحة في اتجاه السلام، وتالياً السلام مع لبنان ايضاً. ولا اعتقد ان لبنان سيدفع من ارضه ثمناً لهذا السلام. الارض اللبنانية ستبقى هي اياها.

• لماذا قلت ارضه حصراً؟ وسوى الارض؟

– وايضاً سوى ارضه سيبقى هو اياه. لا اعتقد، بمقتضى هذا السلام، ان يكون ثمة ما يحد من الازدهار الاقتصادي اللبناني اذا كان الازدهار ممكناً.

فالى اسئلة الحضور:

• ما هو برنامجك لربط المغتربين بلبنان وجعلهم امتداداً للبنان المقيم؟

– في ضوء معرفتي الحقوقية والاجتماعية، قضية المغتربين شيقة للغاية. بعد جيلين او ٣ اجيال من الاغتراب لا اعتقد ان المغترب اللبناني سيبقي تلك العاطفة القوية تجاه وطنه الأم. فاذا كانت هناك مجالات يستطيع من خلالها المغترب اللبناني توظيف امواله لتثميرها في الدولة اللبنانية، فاني بدون شك سأفتش عن تلك المجالات واعلم المغترب اللبناني عن وجودها. اما اذا تعذّرت هذه المجالات فهل في امكاني اقناعه باستقدام امواله الى الدولة اللبنانية وتوظيفها فيها؟ لا استطيع ذلك. ولكن يتعيّن ان ابقي العلاقات الاجتماعية مع المغترب اللبناني، في الملمات على الاقل وفي الصعوبات بغية الاستنجاد به، فيدافع عني في الدولة التي يكون قد استوطن فيها. هذا كل ما في امكاني فعله.

• عوض ان نقول اين اميركا للدفاع عن الشيشان، لماذا لا نقول اين اميركا لتحرير الجنوب؟

– ذكرت هذا المثل للتكلم عن وضعنا لا للتكلم عن الشيشان. قلت ان الدولة الاميركية لا تتحرك الا وفقاً لمصلحتها المادية اكثر منها المصالح الانسانية. ذكرت ذلك المثل لتبيان معاملة الدولة الاميركية للبنان وتغاضيها عن احتلال اسرائيل لقسم كبير من الجنوب.

• في حال انتخابك رئيساً ما هو مصير المعاهدة اللبنانية السورية؟

– هذه المعاهدة تلزم الدولة اللبنانية بعدما صُوّت عليها وفقاً للاصول المنصوص عنها في القوانين اللبنانية. وتالياً انا مُلزم تنفيذها.

وصوّت الحاضرون على اجوبة نعيم في ملف السياسة الخارجية، فحاز العلامة ١٠/٢٠.

٣– السياسة التربوية

• هل انت مع الزامية التعليم؟

– نعم.

• للمدارس الرسمية والخاصة؟

– لا، للرسمية.

• بالنسبة الى المدارس الخاصة، الا تدعم اعباء الاقساط؟

– انزع الى ذلك دونما شك. وربما استطيع ان اصل الى حد معيّن أحدّد فيه كلفة التلميذ في المدرسة الرسمية وادفع قسطاً من هذه الكلفة للعائلات لادخال اولادها الى المدارس الخاصة. لا استطيع دعم اعباء التعليم في المدارس الخاصة كلها، يمكن ان احمّل الدولة قسماً من العبء.

• الامتحانات الرسمية والجامعية على الابواب، فهل انت راضٍ على هذه الامتحانات؟ على الشهادات؟ على المناهج؟

– حالياً لست مُطلعاً كفاية على المناهج في المدارس وفي الجامعة اللبنانية. بعد تركي الجامعة لم اتابع مناهج الجامعة؟

• الا تستطيع الآن تقويم المستوى الدراسي في المدارس والجامعة؟

– لا اعتقد انه في المستوى المطلوب ولا في المستوى الذي يجب ان يكون.

• في ايامك هل سيُوضع كتاب التاريخ الموحّد؟

– في بعض المجالات يمكن ان يُوضع كتاب مُوحّد للتاريخ. اي في تاريخ الوقائع. اما في ما يتعلق بتفسير الوقائع فلا يمكن ذلك. الوقائع معروفة ويمكن سردها. اما تفسيرها فلكل شخص وتيار تفسير مغاير عن الآخر، وليس في الامكان حرمان أحد التيارات من اعطاء تفسيرات عن صدق يقول به لاحدى الوقائع.

• ماذا تفعل الدولة عندئذ؟ تأخذ الوقائع ام التحليلات؟

– الدولة تأخذ بالوقائع فقط وليس بالتفسيرات، لا الاقتصادية ولا الاجتماعية ولا السياسية. وليس في الامكان الزام كل الافرقاء تفسيراً محدداً ومعيّناً.

فالى اسئلة الحضور:

• اذا انتُخبت رئيساً واتخذ وزير التربية موقفاً لم يُعجبك ولا رئيس الحكومة، هل تبدّل له حقيبته أم تترك الامر لمجلس الوزراء؟

– اذا كان الموقف صادقاً وعن حسن نيّة أقبل به واناقشه واطالب من مجلس الوزراء مناقشته ايضاً. اما اذا كان مُفرضاً فعندئذ اترك الامر لمجلس الوزراء لتقرير مصير هذا الوزير.

• ما هي خطتك المقبلة لضمان حق الاختراع والابداع خصوصا في مجال الفن التشكيلي والأدبي؟

– أنا مع الخلق والابداع، وتالياً اذا لم تكن النصوص القانونية الحاضرة تحفظ للمبدعين والمبتكرين حقوقهم – واعتقد ان هذه النصوص موجودة وتحفظ هذه الحقوق – فاني سأعمل على تطوير هذه القوانين او اطلب الى الحكومة ومجلس النواب تطويرها في هذا الاتجاه.

• اذا انتُخبت رئيساً ماذا ستفعل لمعالجة الفرز الطائفي الحاصل بين الطلاب والاساتذة في الفروع الاولى والثانية للجامعة اللبنانية في بيروت؟

– انا أميّز بين الاساتذة والطلاب. ولسوء الحظ بحسب خبرتي يكفي ان يكون هناك واحد في الألف من الطلاب مشاغباً حتى يتسبب في حال توتر في الجامعة اللبنانية. لذلك اعتقد، في ما يتعلق بسنوات الاجازة، من الانسب الابقاء على فرعين او ٣ فروع، على ان يُعلّم الاساتذة في كل هذه الفروع او على الاقل في فرعين من هذه الفروع. اما في ما يتعلق بالتحصيل العالي، اي الدكتوراه، فانا اقترحت وسأقترح الآن ايضاً ان يصير الى بناء امكنة موحّدة لتحصيل الدكتوراه من دون فروع.

وصوّت الحاضرون على اجوبة نعيم في ملف السياسة التربوية، فحاز العلامة ١٢/٢٠.

٤– السياسة الاقتصادية

• اذا انتُخبت رئيساً هل تبقي على رياض سلامة حاكماً لمصرف لبنان أم تتخلى عنه؟

– أبقيه الى نهاية ولايته. اي الى نهاية الـ ٦ سنوات.

• هل تُجدّد له ولايته؟

– لا.

• لماذا؟

– لان في مركز كمنصب الحاكمية يمكن الاتيان باشخاص بالتناوب.

● هل لديك مآخذ عليه؟

– ابداً.

● هل تعتبر ان الوضع المصرفي في لبنان اليوم هو سليم؟ وهل ان وضع الليرة طبيعي؟

– شخصياً اعتقد ان وضع قيمة الليرة اللبنانية ليس مرتبطاً بمعطيات موضوعية مجرّدة، بل مرتبط بهالة سحرية موجودة حول الرئيس رفيق الحريري تؤمن بها غالبية الناس.

● وانت؟

– رأيي ان تكون قيمة الليرة اللبنانية موضوعية وليست مرتبطة بشخص بل بعوامل اقتصادية حقيقية ونقدية حقيقية. بينما حاضراً قيمة الليرة اللبنانية مرتبطة بوجود السيد رفيق الحريري على رأس الحكومة ليس إلا.

● الا يشكّل هذا خطراً؟

– بلى، خطر كبير. لذلك كنت دائماً انصح مصرف لبنان بعدم الاستعجال في تحسين سعر الليرة اللبنانية. وعوض ان نصل بها الى ١٦٠٠ ليرة كان من المستحسن تحسينها عند ١٩٠٠ ليرة او ١٨٠٠ ليرة للدولار الاميركي. اذا تخلّى السيد الحريري عن الحكم اليوم لاي سبب من الاسباب فعندئذ ستسقط قيمة الليرة اللبنانية وبسرعة كبيرة جداً، ولن يحلّ محلّ الرئيس الحريري مع هذا العامل النفسي الذي يُعطي الليرة اللبنانية. اذا وجدت نفط في الارض اللبنانية يمكنك الاستغناء عن السيد رفيق الحريري.

● لكنك لم تجبني هل ان الوضع المصرفي في لبنان سليم؟

– عموما الوضع المصرفي سليم دونما شك.

● ووضع الليرة؟

– وضع الليرة غير طبيعي.

● هل تتوقع نجاح مصرف لبنان في تسديد قرض الـ ٤٠٠ مليون دولار؟

– بحسب ما بلغني من معلومات وقرأت من تصريحات لن يضمن مصرف لبنان التسديد وليس في امكانه ضمان هذا التسديد.

● هل تعجز الدولة عن تسديد هذا القرض؟

– حصل اليوم اصدار سندات خزينة بالعملة الاجنبية في الخارج. لماذا في الخارج وليس في لبنان؟ لدي تفسير قد يكون مخطئاً: اذا استحق دين على الدولة اللبنانية او على المؤسسات العامة اللبنانية كمصرف لبنان ففي الامكان مقاضاة مصرف لبنان والدولة اللبنانية، انما ليس في امكان القوة العسكرية تنفيذ الحكم الصادر في حق الدولة اللبنانية او في حق مصرف لبنان. ان من يأخذ حكماً ضد الدولة اللبنانية لا يستطيع ان يحجز على اموال الدولة اللبنانية، كذلك الامر بالنسبة الى مصرف لبنان. اما اذا كان الاصدار حاصلاً في الخارج فعندئذ المحاكم الاجنبية هي المختصة للفصل في النزاعات. وتالياً عندما يصدر هذا الحكم ففي امكان من صدر لمصلحته ان يحجز الاموال الموجودة للدولة اللبنانية خارج الديار اللبنانية. والدولة اللبنانية هنا ليست الدولة اللبنانية وحدها، بل كل المؤسسات العامة التي انشأتها الدولة اللبنانية ومنها مصرف لبنان.

● حتى الذهب الموجود في الخارج؟

– نعم الذهب اللبناني في الخارج في الامكان حجزه والاموال النقدية الموجودة في المصارف الخارجية حيث لا سرية مصرفية عليها. ان من يأخذ حكماً يستطيع عندها تنفيذ هذا الحكم.

● انت كرئيس كيف ستُسدّد هذا القرض؟

– ليس في امكاني تسديده، ولا مصدر للدخل بالعملة الاجنبية عندي لتسديده من الآن وحتى تاريخ الاستحقاق.

● ما العمل عندئذ وانت مسؤول ورئيس للجمهورية؟

– الحل الوحيد لكنه يؤدي حتماً الى كارثة هو ان الدولة اللبنانية التي لديها حساب بالعملة وتشتري من مصرف لبنان عملة اجنبية بغية تسديد ديونها. اي ان تأخذ من احتياط لبنان بالعملة الاجنبية لتسديد الديون المترتبة عليها.

● طرحت سابقاً تسييل الذهب. هل لا تزال مع هذا الرأي؟

– نعم لا ازال مع هذا الرأي. اليوم جمّد مجلس النواب التصرّف بالذهب الذي يخص مصرف لبنان والذي في امكانه التصرّف به تطبيق للقانون اللبناني. لو ان مجلس النواب يرخّص لمصرف لبنان التصرّف بالذهب شرط ان يُحرّم عليه التصرّف بثمن الذهب الذي يكون قد باعه ويُوجب عليه ايداع هذا الثمن في مصارف كبرى في الخارج، على ان يتم التصرّف بفائدة هذا الثمن. اي ان الفائدة في السنة تكون بما بين ٣٥٠ و٤٠٠ مليون دولار. واذا حسبنا هذا المبلغ من ١٠ سنين الى اليوم لكان

اصبح ٤ مليارات دولار. وهذا مبلغ كان يمكن ان يكون مُحرزاً. وتالياً اعتبر ان عدم التصرّف بالذهب كان خطأ.

● ما هي في رأيك بالاولوية اهم القطاعات التي يمكن ان تؤمن مداخيل لخزينة الدولة؟

– في غالبية الدول هناك صناعات كالتي عندنا. رؤوس الاموال الاجنبية في الدول الكبرى تُوظّف في تلك الصناعات وتربح فوائد كبرى من هذه الصناعات. في بعض الدول النامية بعض الصناعات يبدأ باستيراد المواد الخام لتصنيعها. كيف يمكن المصانع اللبنانية المضاربة على انتاج هذه الدول؛ ليس في امكانها المضاربة. لان المواد الخام التي تستوردها هذه المصانع تستوردها الدولة اللبنانية ايضا والآليات الموجودة عندنا موجودة عند غيرنا. تبقى اجرة اليد العاملة. هذه الاجرة في لبنان تتصاعد ولا تقف عند حدّ معيّن والعامل لن يُفكّر في المستقبل البعيد بل في مستقبله الحالي، اي في لقمة عيشه. وتالياً فان الصناعات الموجودة في البلدان النامية ستُضارب بسهولة كلية على الصناعات الموجودة لدى الدولة اللبنانية.

● اذاً انت لا تعتبر الصناعة قطاعاً اساسياً لادخال المال الى لبنان؟

– هناك صناعة. الصناعة السياحية التي هي اهم صناعة موجودة في لبنان او يجب ان تكون موجودة في لبنان.

● الخدمات اذاً؟

– الصناعة. ومنها الخدمات والفنادق والمطاعم والتزلج والمسابح... كل هذه اسميها صناعة سياحية تدر الكثير على الدولة اللبنانية شرط توافر العوامل الضرورية لانجاحها. هناك شرطان غير متوافرين بعد في الدولة اللبنانية: الاول هو النظافة والثاني هو اقناع السائح بان الامن استتب نهائياً في لبنان. عندئذ تدر هذه الصناعة ذهباً علينا. طبعاً هناك الصناعات الداخلية، لكنها لا تجتذب اموالاً اجنبية.

● والزراعة؟

– الزراعة عندنا لا تستطيع مثلاً المضاربة على الزراعة في اسرائيل او في سوريا. والصناعة الزراعية كالتعليب وما شابه لا يمكنها المضاربة كذلك. يمكن ان تفيد في الاستهلاك الداخلي فقط وليس للتصدير الى الخارج. يمكن تصديرها نوعاً ما لكن كلما ارتفعت كلفة اليد العاملة خف الانتاج للتصدير الى الخارج. ونحن في الواقع في حاجة الى التصدير من اجل ان تقابل ذلك اموال اجنبية تدخل الى الدولة اللبنانية حتى يتم على الاقل الاستيراد بواسطة هذه الاموال.

● سياسة الدولة اللبنانية اليوم هي فرض ضريبة على الارباح لا تتجاوز الـ ١٠ في المئة بغية جذب رؤوس الاموال. فهل انت مع هذه السياسة الضريبية اذا انتُخبت رئيساً؟

– يتعيّن ان اتأكد من فائدة هذا الاجراء في استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية لتوظيفها في لبنان. لكنني شخصيا لا اعتقد بفائدة هذه الخطوة.

● انت مغ الضريبة التصاعدية؟

– دونما شك. مع الضريبة التصاعدية فقط لكي تكون مصدراً لتغذية الخزينة اللبنانية حتى اتمكن من تأمين التعليم المجاني والضمانات الاجتماعية التي توفرها البلدان المتقدمة لكل مواطنيها.

ثم الى اسئلة الحضور:

● الا توجد عندنا معايير موضوعية لا تجعل من قيمة الليرة رهينة وجود الرئيس الحريري في الحكم؟

– هناك امور واقعية. الموازنة اللبنانية في عجز بنسبة ٤٠ الى ٥٠ في المئة. ثم عندما اعتكف الرئيس الحريري ٣ مرات...

● بفعل من العجز؟

– بفعل الانفاق...

● من يُقرّره؟

– الحكومة ومجلس النواب. اذاً هناك عجز يتفاقم. كذلك ترك اعتكاف الرئيس الحريري عن ممارسة الحكم اثره، فتدّخل مصرف لبنان فوراً ودفع اكثر من ١٠٠ مليون دولار في يومين او ٣ ايام لوقف تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية. وعندما استقال الرئيس الحريري اخيراً بغية اعادة تكليفه تأليف حكومة جديدة سمعنا الرئيس بري يقول انه سيُلاحق مصارف ضاربت ضد الليرة اللبنانية. من هنا تتأكد ملاحظاتي بان الرئيس الحريري هو من يُعطي الليرة اللبنانية قيمتها. وانا كنت اول من قال قبل اعتكافه الاول هذا الأمر ونبهّت اليه في حين ان اساتذة في الاقتصاد قالوا ان قيمة الليرة مُرتبطة بمُعطيات موضوعية وتحسّنها غير مرتبط بوجود الرئيس الحريري في الحكم.

● ما هي الحلول العملية للحد من مضاربة المواد المستوردة؟

– انا ارفع الرسم الجمركي على البضائع المستوردة من الخارج وليس العكس. وافضل وضع رسم

جمركي مرتفع على المستوردات المصنّعة في الخارج، وارتفاع الرسم عندئذ يصبح حاجزاً امام الاستيراد.

● هل لديك اي برنامج عملي في خصوص تعزيز القطاع السياحي؟

– تحسين القطاع السياحي يبدأ بالامن وهو عامل مهم جداً، لكن حتى الآن ولسوء الحظ الامر ليس في يد الدولة اللبنانية. لكن في يد هذه الدولة النظافة. لذلك يجب ان تسعى وتبذل كل الجهود القوية واللازمة من اجل تأمين النظافة على شواطئ البحر وعلى الطرق وقرب الفنادق والمطاعم وفي الجبال. وهذا ما يجب ان تؤمنه الدولة.

● وماذا عن مساعدة هذا القطاع؟

– اعتقد ان لدى الافراد اموالاً كافية يمكنهم توظيفها في المجالات السياحية وليسوا في حاجة الى مساعدات.

● اذا اصبحت رئيساً للجمهورية هل ستُحافظ على قانون سرية المصارف؟ وهل ستحميه؟

– انا شخصياً لست مع السرية المصرفية المطلقة في الدولة اللبنانية. ودائماً حذّرت المصرفيين من ان عودة الازدهار الى القطاع المصرفي في يوم من الايام فان الدول الكبرى ستحارب هذا القانون وفي امكانها ان تقف سداً منيعاً في وجه ازدهار القطاع المصرفي اذا بقي القانون على ما هو عليه.

● خوفاً من ماذا؟

– من غسل العملة الوسخة. نعرف ان في المصارف موظفين يطلعون على كشوفات الحسابات، فلماذا لا نضيف اليهم حاكم مصرف لبنان ورئيس لجنة الرقابة على المصارف اللذين يتقيّدان بالسرية المصرفية؟ فاذا تبيّن لهما وجود جرائم مالية ترتكب داخل المصرف يُبلغّون السلطات القضائية المختصة بذلك. وسوى هذا الامر يظلان مقيّدين بالسرية المصرفية.

وصوّت الحاضرون على اجوبة نعيم في ملف السياسة الاقتصادية، فحاز العلامة ١٣/٢٠.

٥- السياسة الاجتماعية والخدماتية

● ماذا يعني قولك ضمان الرفاهية؟

– تمكين الفرد من الرفاهية. ليس المطلوب التفكير في رفاهية الناس المتمولين فقط، وانما ايضاً في رفاهية ذوي الدخل المحدود او المعدومي الدخل لجهة الافساح امام زيارتهم الارز مثلاً او بعلبك، والسفر الى بلد قريب مثلاً. هذه الرفاهية مؤمنة في بعض الدول المتقدمة.

● هل يمكننا في هذه المرحلة الوصول الى هذا الوضع؟

– حاضراً لا لعدم وجود اموال كافية لتأمين ذلك. لم اقترح ضمان الرفاهية اليوم بل اقترحت ضمان الشيخوخة وضمان الصحة لكل اللبنانيين.

● الضمان الاجتماعي موجود؟

– صحيح لكنه لفئة معينة من الناس، للعاملين وليس لجميع اللبنانيين وبين هؤلاء عاطلون عن العمل او بلغوا سن الشيخوخة ولم تتوافر لديهم مصادر دخل تسمح لهم بالعيش الكريم نوعاً ما.

● اذاً انت مع الضمان الاجتماعي للجميع؟

– نعم.

● كيف ستحل مشكلة البطالة في لبنان اذا انتُخبت رئيساً؟

– انا لا استطيع خلق فرص العمل. خلق فرص العمل هو مهمة الدولة اولاً والافراد ثانياً. وما دامت الدولة في عجز والعجز سيستمر فليس في امكانها ايضاً تأمين مجالات العمل. تبقى هناك المجالات الخارجية. في امكان الدولة ان تعقد اتفاقات مع بعض الدول في اميركا وافريقيا بغية توفير انسان لبناني يعمل في هذه الدول في المجالات التي تؤمن فيها تلك الدول العمل ولا يد عاملة او ادمغة لديها. ثم يقول لك المخططون التربويون بعدم جواز ادخال طلاب الى الجامعة لا تتوافر لاختصاصاتهم فرص العمل متى تخرجوا. انا اقول لهؤلاء لا وافسح في المجال امام الجميع ذوي الاهلية للتحصيل الجامعي، لان الطالب اذا لم يجد عملاً في لبنان فانه يذهب الى الخارج. وبالفعل هناك طلاب كثيرون حصلّوا لكنهم لم يتمكنّوا من العمل في لبنان وسافروا الى الخارج وعملوا استناداً الى تحصيلهم. وهذا امر مهم جداً. وفي اثناء رئاستي للجامعة اللبنانية كنت ضد تحديد التحصيل الجامعي استناداً الى هذه القاعدة.

● هل تحلّ هذه قضية البطالة؟

– لا، لا تحلها. البطالة متفشية في كل دول العالم. وعندنا متفشية ايضاً. واذا كانت خفّت في لبنان نسبياً فبسبب هجرة اللبنانيين الى الخارج وأوجدوا اعمالاً هناك وأثروا، في الخليج العربي في الدول الافريقية والاميركية الجنوبية والشمالية.

● في كل دول العالم المتطورة هناك قاسم مشترك هو القطار لحل مشكلة الانتقال، وهناك المترو ايضاً. الاّ في لبنان نجد القطار متوقفاً ويقتلعون سككه لتشييد اسواق شعبية فوقها. هل ستُعيد القطار في عهدك؟

– انا كنت دائماً مع القطار وخصوصاً من الناقورة الى الحدود السورية، ومن بيروت الى الحدود السورية شرقاً. وفي الامكان تأمينه وتوفير نفقات كبيرة على المواطنين وتُعالج من خلاله ازمة السير.

● والمترو؟

– المترو صعب للغاية باعتبار انه يكلّف اموالاً باهظة. عندما كان والدي عام ١٩٤٥ وزيراً للداخلية فكّر في المترو، وكان يومذاك الامر مُتاحاً اكثر من الآن.

فالى اسئلة الحضور:

● تطرح حلاً للبطالة باعتماد الهجرة؟

– لا، ابداً. بل افسح امام الشباب امكانات الهجرة للعمل اذا تعذّرت في لبنان فرص العمل لهم.

● لكننا نسعى الى خلق فرص العمل لهم في لبنان بغية الحدّ من الهجرة واعادة الادمغة اللبنانية الى لبنان؟

– اذا كان في الامكان فانا معك. لكنني لا ارى ذلك مُتاحاً حاضراً.

● بيّنت لنا تشاؤماً كبيراً حيال الوضع الاقتصادي. فهل ترى الحل في لبنان بحكم اشتراكي حتى يستتب الوضع؟

– لسوء الحظ ان الحكم الاشتراكي في لبنان يُهرّب منه رؤوس الاموال. لذلك ليس في امكاني التكلم عن ايجاد حكم اشتراكي في لبنان بل عن ايجاد عدالة اجتماعية في لبنان تُدين بها كل الدول المتحضرّة. انا مع العدالة الاجتماعية ولا اتمنى ان تكون هناك فروقات كبيرة جداً بين اللبنانيين داخل الاراضي اللبنانية بنسبة ١٠ او ١٥ في المئة يعيشون برفاهية فيما نسبة ٣٠ او ٤٠ في المئة يعيشون في فقر.

وصوّت الحاضرون على اجوبة نعيم في ملف السياسة الاجتماعية والخدماتية، فحاز العلامة ١٢/٢٠.

ثم الى جولة اسئلة واجوبة في كل الموضوعات:

● هناك شق مهم في التحصيل العلمي نفتقر اليه هو التعليم المهني والتقني. فما هو رأيك في هذا الموضوع؟

– عام ١٩٦٧ صدر مرسوم بانشاء معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية ونيط به التحصيل التطبيقي. وعام ١٩٧٠ عندما كنت رئيساً للجامعة – وتنفيذاً لهذا المرسوم – ابرمنا اتفاقاً مع المعهد الوطني للفنون والمهن في باريس بمقتضاه درّسنا في معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية العلوم التي اشرت اليها وبمستويات عالية مثل الالكترونيك وسواه. وبالفعل نجح عدد كبير من الطلاب نجاحاً باهراً وتابعوا علومهم في المعهد الوطني في باريس. انا مع تعميم هذا النوع من التحصيل ليس في الدرجات الدنيا فقط، وانما في المستويات العالية ايضا، وضمن الجامعة اللبنانية.

● ما هي الخطوات العملية في مجال الاقتصاد والمال لكي يتمكّن لبنان من تجاوز مرحلة السلام المرتقب؟

– اعتقد ان هناك قطاعات يجب نقلها من القطاع العام الى القطاع الخاص. واعتقد ان السوق العربية المشتركة ضرورة للازدهار الاقتصادي في لبنان. لكن السوق العربية المشتركة لا تكون على طريقة السوق الاوروبية المشتركة. عندما اتكلم عن سوق عربية مشتركة فأشير الى تخصيص كل دولة من الدول بصناعة معينة او مجموعة من الصناعات، او تخصيص دول عدة لمجموعة من الصناعات. اذا قررنا تبني سوق الاوروبية المشتركة كسوق عربية مشتركة فان الخسارة ستكون كبيرة للدولة اللبنانية. لا بد اولاً من تحديد معنى السوق العربية المشتركة التي يمكن بنوع من انواع السوق المشتركة ان تصل الى الازدهار اللبناني. شرط ان يكون هناك اتفاق على هذه السوق، والا فان مجالات عدة ومعيّنة في الدولة اللبنانية يمكن استثمارها مثل الصناعة السياحية وسواها، وان تكن صناعة بسيطة.

● قدمت لنا صورة متشائمة عن الوضع الداخلي. فهل مرد ذلك الى اقتناعك بما هو قائم أم مرده الى تأكدك من عدم وصولك الى الرئاسة؟

– لست أملاً كثيراً في رئاسة الجمهورية، لكنني اخاطبك بصدق واستناداً الى ملاحظاتي وبموضوعية ولا ابني في تفكيرك آمالاً لا اساس لها على الارض. كذلك قلت ما قلته. الدولة اللبنانية قائمة خصوصا على القطاع الخاص المحدود المجالات في لبنان. كان اللبنانيون يقدمون خدمات من

١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ و١٩٧٩ انطلاقاً من الدولة اللبنانية. وكانت الاموال التي تدخل عليهم توظف في الدولة اللبنانية او تودع في مصارف للدولة اللبنانية توظّفها في مجالات قسم كبير منها في الدولة اللبنانية. اليوم مقدمو هذه الخدمات تركوا الدولة اللبنانية في اثناء الاحداث وذهبوا الى الخارج ونجحوا هناك اكثر مما نجحوا هنا في الدولة اللبنانية، لكن الاموال التي يجنونها لا توظّف في الدولة اللبنانية بل في امكنة وجودهم . لذلك ليس في امكاني ان اعلّق في ذهنك آمالاً لا ارى احتمالاً لحصولها حاضراً في الدولة اللبنانية.

♣ وظيفتنا ان نطلب منهم المجيء الى هنا؟

– عندما تدعوهم يجب ان تكون هناك نتيجة. هل تطلب منهم المجيء ولا نتيجة تنتظرهم؟ هل اطلب من لبناني ناجح في الغربة يوظّف امواله هناك ويجني منها، ان يتخلى عن ذلك للمجيء الى لبنان؟

♣ قلت اننا لن نستطيع انقاذ الليرة اللبنانية بغير شخصية رئيس الحكومة الا بالنفط في الارض اللبنانية. لكن عندنا موارد مائية اهم من النفط ومتجددة. فهل ان للمورد المائي في برنامجك دوراً ويصبح من صلاحية الحكومة أم من صلاحية السوق الحرة؟

– من دون ادنى شك من صلاحية الدولة. وهناك قوانين تعتبر ان المياه الموجودة في جوف الارض هي ملك عام للدولة ولا تمكّن الافراد من استثمارها الا بكميات ضئيلة جداً وبعد ترخيص صعب الحصول عليه. هذه اموال عامة. وهناك قرارات صادرة عام ١٩٢٥ تجعل المياه ملكاً عاماً.

♣ ماذا تعني الاشتراكية في لبنان لك اليوم؟

– مثالية.

♣ ما دمت ترى الابواب موصدة فهل تستطيع ان تنجح اذا وصلت الى رئاسة الجمهورية؟ وكيف تقبل ترشيح نفسك للرئاسة في ظل هذا الوضع؟

– اولاً انا لم ارشّح نفسي لرئاسة الجمهورية. ثم انني اخاطبك عن صدق واخلاص. ما ذكرته هو نتيجة ما لاحظته شخصياً، واذا تمكّنت من مقاومة ما اراه اليوم فلن اتأخر عن المقاومة. انا لا افرك يدي واحدّد المواعيد في الربيع او سواه. واذا لا سمح الله لم نجد نفطاً او ترك السيد الحريري الحكم فلا اعرف الى اين سنصل؟

♣ هذا الكلام هل هو تأييد لسياسة السيد الحريري؟

– انا لست معه لكنني مع الحقيقة واتكلم الحقيقة. فاذا كان وجود السيد الحريري الذي لست معه يحلّ مشكلة الليرة اللبنانية فلا استطيع تجاهل هذا الامر.

♣ ما هو رأيك في شركة "سوليدير"؟

– صرحت مراراً بان شركة "سوليدير" تأسست خلافاً للدستور اللبناني لان الاستملاك لا يمكن ان يكون لمصلحة اشخاص خصوصيين. عملياً قلت انه كان من المناسب والمستحسن ان تكون شركة "سوليدير" مختلطة، اي بين الدولة والافراد، لان الثمار التي تنتجها "سوليدير" او ستنتجها في المستقبل القريب والبعيد واسعة جداً وباهظة جداً، فلماذا نترك المساهمين الخصوصيين يستفيدون من فروقات الاسعار ولا ندع الدولة تستفيد بقسم من فروقات الاسعار؟ الارض في لبنان سترتفع قيمتها ولن تنزل هذه القيمة على الاطلاق. كنت افضل ان تكون هذه الشركة مشتركة بين الدولة والافراد، وخصوصاً ان اسهمها سترتفع تدريجاً سنة بعد سنة. ولن تستطيع "سوليدير" البناء الا ربما في مدة قرن، مئة عام. ولا اشكّك في ذلك. لن يُعاد بناء بيروت واسواقها قبل قرن. لن تستطيع "سوليدير" بناء هذه لان لا اموال عندها لبنائها. على الافراد شراء الاراضي وتكليف الشركة بناءها. كل ذلك يحملني على القول ان "سوليدير" مربحّة للمساهمين ومخسّرة للدولة.

♣ أليس هناك حل للوضع الاقتصادي الخانق الذي نعيشه اليوم، من دون بيع الذهب؟

– لا بد من شد الاحزمة. اي فلا نعتمد قروضاً وديوناً لتنفيذ مشاريع. بل تنفيذ مشاريع من ضمن ما يدخل علينا من اموال. هذا هو الحل الوحيد حاضراً. الا اذا وجدنا نفطاً.

♣ هل نبيع الذهب؟

– الذهب لوقت الحشرة وليس لنتفرّج عليه. يجب ان نكون جريئين ونقرّر بيع الذهب حتى يدخل علينا سنوياً ما بين ٣٥٠ و٤٠٠ مليون دولار ونحتفظ بثمن هذا الذهب مجمّداً في المصارف.

♣ مهمة المحامي الدفاع عن العدالة. اذا طلب منك الدفاع عن انسان تعرف انه مذنب فماذا تكون مهمتك؟

– انا لا ادافع عن انسان مذنب. اما اذا كان بريئاً فاني ادافع عنه في وجه الجميع ولا اسأل عن أحد اطلاقاً.

ووضع الحاضرون علامة تقويمية على مجمل ما ادلى به نعيم من اجابات في كل الملفات، هي بمثابة انطباع عام عنه. فحاز العلامة ٢٠/١٣.

